

شمعون بيريس:
من "أوسلو"
إلى حكومات
رفضت الحل!

صفحة (٢) ة

بؤر استيطانية
في قلب
المدن العربية

صفحة (٥) ة

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٦/٠٤م الموافق ٣ محرم ١٤٣٨هـ العدد ٣٨٧ السنة الرابعة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

عن شمعون بيريس بإيجاز شديد...

بقلم: أنطوان شلحت

لعل أفضل «إيجاز» يمكن لنا تقديمه بشأن ما كانه رئيس الحكومة والدولة الإسرائيلية السابق، شمعون بيريس، في حياته، وبشأن ما سيكونه في الذهن العامة، بعد مماته أخيراً، يكمن بما صدر عنه من أقوال ومواقف، تطرقنا إلى نزر يسير منها في المادتين المنشورتين على الصفحة الثانية من هذا العدد.

وفي إطار هذه الكلمة سنشير كذلك إلى موقفين آخرين من شأن كل منهما أن يفي بالفرض نفسه:

الموقف الأول، ورد في سياق الكلمة التي ألقاها بيريس في مراسم انتهاء ولايته كرئيس للدولة في مقر الكنيست الإسرائيلي في تموز ٢٠١٤، في ظل أجواء خيمت عليها أصداء وتداعيات الحرب الإسرائيلية العدوانية على قطاع غزة. ففي تلك الكلمة زعم بيريس أن غزة ليست تحت الاحتلال. وأكد أنه «لا مجال للشك في انتصارنا». وأضاف: «نحن نعي أيضاً، أنه لا يكفي تحقيق انتصار عسكري فحزب، فما من أمن دائم دون سلام دائم، كما أنه ما من سلام حقيقي دون أمن حقيقي. لا يجوز لنا في مساعي البحث عن السلام أن نهمل الاعتبار الأمني، كما لا يجوز لنا أن نغيب الاعتبار السياسي في جهودنا ومساعيها لضمان الأمن».

كما تطرق إلى مبادرة السلام العربية، فقال إن أي خبير لم يتوقع أن يأتي يوم تعلن فيه جامعة الدول العربية، التي تبنت اللائحة الثلاثة لمؤتمر الخرطوم، مبادرة تلغي هذه اللائحة وتطرح عوضاً عنها خطة تقترح طريقاً للسلام، ليس فقط بين إسرائيل والفلسطينيين وإنما بين إسرائيل والدول العربية، لكن في الوقت ذاته شدد على أنه لا يجوز قبول هذه المبادرة بخلافها.

بماذا يختلف هذا الموقف في العمق عن الموقف الذي يتبناه رئيسا الحكومة الحالية بنيامين نتانياهو؟

عن هذا السؤال سبق أن أجاب بيريس نفسه، في سياق كلمة ألقاها خلال مراسم إحياء ذكرى رئيس جابوتنسكي التي أقيمت بعد مرور يوم على إقامة مراسم تنصيبه رئيساً للدولة سنة ٢٠٠٧، وهي تتضمن الموقف الثاني الذي رغبنا بالإشارة إليه في نطاق تقديم هذا الإيجاز الشديد لما كانه بيريس ولما سيكونه في أذهان الكثيرين.

ومما قاله بيريس في تلك الكلمة: «لقد حمل التاريخ التبارين الرئيسيين في الحركة الصهيونية، أي الحركة العمالية ثم حركة جابوتنسكي للصهيونية التقيحية»، مهمة قيادة المشروع الصهيوني. وقد تقلصت الفجوات العقائدية بين المعسكرين حول كثير من القضايا لينتمي حالياً أبناء كلا التيارين إلى أحزاب سياسية مشتركة ويتشاركون في قيادة الدولة وهو شيء كان يستحيل تخيله في الماضي البعيد، وخلص إلى القول: «يبدو أن الملك سليمان كان محقاً في كلامه [الوارد في سفر الجامعة من التوراة، الفصل ٤، الآية ٩] أن الاثنين خير من واحد».

وعن دوره في زرع المستوطنات الكولونيلية في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧، تطالعون أيضاً في الصفحة الثانية. لكن «مساهمته» بهذا الصدد انسحبت قبل ذلك على منطقتي الجليل والنقب بحكم كون كل منهما ذات وجود عربي ديمغرافي كبير.

ففي أيلول ١٩٥٥ كتب بيريس ما يلي: «إن استيطاناً يهودياً كبيراً في منطقتي الجليل والنقب سيشكل توازناً جديداً عند الخطر، ليس لأن حربنا ستتركز في المستوطنات - لو تعرضنا إلى هجوم، فسنبذل كل ما في استطاعتنا كي ننقل الحرب إلى أرض العدو - بل لأن استيطاناً يهودياً يقلل من رغبة العرب في الحرب».

في الواقع فإن دراسات إسرائيلية كثيرة قيمت وتقييم أيضاً دور بيريس في ما يسمى «عملية أوسلو» للسلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، ولا سيما بعد اغتيال إسحاق رابين، وكان من آخر هذه الدراسات كتاب «حروب إسرائيل الجديدة» - تفسير سوسولوجي تاريخي، من تأليف أستاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا أوري بن إيلعازر، الذي يستمدد قريباً الترجمة العربية الكاملة له عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».

ويؤكد بن إيلعازر من ضمن أمور أخرى أن حادث اغتيال رابين شكّل - ووفقاً للبعض بصورة مفاجئة - نهاية ما أسماه «الصراع الداخلي» حول «عملية السلام». فقد أعلن بيريس، الذي عين رئيساً مؤقتاً للحكومة الإسرائيلية في ليلة القتل نفسها، أنه لن يقيم أو

يؤسس العلاقات مع المستوطنين ومؤيديهم على إبراز التناقض بين الطرفين، وإنما بالذات على التأكيد على ما هو مشترك، وصرح بيريس بأن مقتل رابين لن يحول دون مواصلة «عملية السلام»، لكن عوضاً عن استخدام حادث الاغتيال من أجل ضمان تقدم هذه العملية، فضل بيريس إنعاش سياسة داخلية تقوم على التسوية

والحل الوسط ولم يستجيب للدعوات المطالبة بإغلاق المدارس الدينية التي تدمج بين التعليم والخدمة العسكرية، والتي كان قاتل رابين من المنتسبين إليها في السابق، وكانت لهذا التوجه الذي اتبعه بيريس ووصفه الباحث بأنه مهادن، مشيراً إلى أنه على ما يبدو نبع من رغبته في كسب تأييد المتدينين في الانتخابات القريبة، انعكاسات بعيدة الأثر، فموقفه «المعتدل» تجاه المستوطنين مكثف من استغلال حادث الاغتيال من أجل مهاجمة خصومهم أعضاء «اليسار»، الذين أفتروا عليهم واستغلوا القتل لأغراضهم حسب ادعاء المستوطنين، كذلك فقد أتاحت الأجواء التي أشاعها بيريس للكثيرين من المتدينين باسم المجتمع العسكري والديني الادعاء بأن الاغتيال السياسي هو بلا شك أمر مرفوض في جوهر، لكن رابين هو الذي جلبه على نفسه لاستخفافه بالمستوطنين وانجراره إلى «مغامرة أوسلو»، ولأنه تسبب عملياً في

شق وحدة الشعب.

وخلص الباحث إلى أن بيريس ساهم منذ ذلك الوقت فصاعداً في بلورة نية مؤسسية شجعت «الوحدة الداخلية» و«السلام الداخلي» على حساب سلام ممكن مع الفلسطينيين. وقد وجدت هذه «الوحدة» تعبيراً لها في تمكين المستوطنين من فعل كل ما يحلو لهم تقريباً، فيما لم تعمل دولة إسرائيل ضدهم بصورة حازمة. لأنهم اعتبروا جزءاً شرعياً من المجتمع، وتمتعوا بتأييد شعبي واسع.



غزة: شواهد على جرائم الحرب الإسرائيلية.

منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان:

إسرائيل تقيد التحقيق في انتهاكات جرت أثناء العدوان الأخير على غزة سلفاً ليشمل حالات قليلة!

«فائدة مثل هذه التحقيقات محدودة منذ البداية»

لقد بلغت النيابة العسكرية أنها قد بدأت - والقتال ما زال دائراً - في فحص شهادات انتهاك القانون. في نهاية آب ٢٠١٦ أعلنت بيانها الخامس في هذا الشأن والذي أفاد بأنه حتى ذلك الحين كانت قد وصلت شكوى تتعلق بـ ٣٦ حادثة، وأنه قد تم تحويل نحو ٣٢٠ حادثة منها إلى جهاز الفحص التابع للقيادة العامة الذي أقيم في خضم القتال لفحص الوقائع الأولية المتعلقة بالشكاوى المقدمة. من بين مجمل الحالات التي أعيدت لمعالجة النائب العام - والتي لم تعلن النيابة عدداً - أوعز هذا بإغلاق ملف نحو ٨٠ حالة دون تحويله إلى التحقيق في الشرطة العسكرية وبتحويل ٧ حالات إلى التحقيق. في بيان النيابة لم يذكر كم من التحقيقات قد انتهى وكل ما صرح عنه البيان هو أن النائب العام العسكري قرّر في حالة واحدة فقط أنه يجب إغلاق الملف. في ٢٤ حالة أخرى معظمها حالات عنف ونهب أوعز النائب العام العسكري إلى الشرطة العسكرية بفتح تحقيق فوري، دون تحويلها إلى الجهاز الذي أقيم لفحص الشبهات. من هذه الحالات انتهى التحقيق في ١٣ حالة وأوعز النائب العام العسكري بإغلاق الملف دون فعل شيء. حتى الآن انتهى التحقيق في حالة واحدة فقط إلى تقديم لائحة اتهام ضد جنديين بدعوى النهب وضد جندي آخر بدعوى مساعدتهما على ذلك.

لقد جرى تقييد التحقيق في أحداث «الجرف الصامد» سلفاً ليشمل حالات قليلة ليس إلا ومسؤوليات الرتب الميدانية لا غير. ووصفها كذلك فإن فائدة هذه التحقيقات محدودة منذ البداية. ومع ذلك فإن التمعن في بيانات النيابة وفي تبريرات النائب العام العسكري المفضلة في تلك البيانات يظهر أنه حتى هذه التحقيقات التي تديرها النيابة العسكرية لا تسعى إلى فحص الحقائق ومحاسبة المسؤولين.

«ورقة موقف» جديدة حول أساليب إسرائيل في الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية

أراضي فلسطينية خاصة وشرعنة نهبها لوضعها في خدمة المشروع الاستيطاني!

نشرت منظمة «بيش دين» الحقوقية الإسرائيلية، في نهاية أيلول الماضي، تقريراً بعنوان «أساليب الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية» استعرضت فيه وحللت جملة من الطرق والأساليب التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي المختلفة للاستيلاء على أراضي فلسطينية في الضفة الغربية.

كما يعرض التقرير، الذي وصفته المنظمة بأنه «ورقة موقف» الإجراء القانوني المختلفة التي اتخذها مواطنون فلسطينيون (بمساعدة وتمثيل «بيش دين») ضد نهب أراضيهم ونتائج تلك الإجراءات.

ومن خلال العرض التفصيلي لهذه الإجراءات القانونية ونتائجها، سواء أمام المحاكم أو أمام اللجان المختلفة التابعة لجهاز «الإدارة المدنية»، تتشكل صورة شاملة عن الأساليب والجيل التي تلجأ إليها السلطات الإسرائيلية المختلفة بغية زيادة الاحتياطي من مساحات الأراضي المخصصة لخدمة المصالح الإسرائيلية في الضفة الغربية.

[طالع ص ٣]

انتهاء الحرب.

لكن وكما هي الحال بالنسبة إلى أحداث قتالية سابقة، هذه المرة أيضاً لا يتم التحقيق مع المتهمين الحقيقيين: أصحاب المناصب السياسية والرتب القيادية العالية في الجيش الذين رسموا السياسات وكانوا مسؤولين عن صياغة الأوامر واتخاذ قرارات عملياتية خلال الحرب، لم يخضعوا لأي تحقيق من قبل أية هيئة رسمية، ولم يطلب إليهم تقديم حساب حول مسؤوليتهم عن النتائج الوخيمة الناجمة عن قراراتهم. لقد مضت سنتان ولم تطرح أسئلة حول السياسات المتبعة بما في ذلك سياسة استهداف البيوت المأهولة، والتي كانت نتيجتها أن قتل الجيش مئات الأشخاص، وسياسة إطلاق الصواريخ عشوائياً على مناطق مأهولة، وسياسة هدم آلاف البيوت وتدمير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

علاوة على ذلك فإن النائب العام العسكري - المسؤول عن إدارة التحقيقات داخل الجيش - واقع في تناقض مصالح بنيوي في كل ما يتعلق بالتحقيق في مثل هذه الشبهات. فمن جهة كان مسؤولاً عن تقديم المشورة القانونية للجيش قبل القتال وعمل بتعاون وطيد مع أصحاب الرتب العسكرية في الميدان طيلة فترة القتال وصادق على سياساتهم؛ ومن جهة ثانية يوكل إلى النائب العام العسكري الآن أن يقرّر أي الحالات يفتح التحقيق فيها وما هي الخطوات الواجب اتخاذها لدى انتهاء التحقيق. وفي حال كانت هناك شبهة انتهاك للقانون ذات صلة بتعليمات كان قد صادق عليها هو نفسه سوف يضطر النائب العام العسكري إلى الإيجاز بالتحقيق في أعماله هو مسؤول عنها؛ ولو كان يجري التحقيق أيضاً مع ذوي الرتب العليا لكان عليه أن يوعز بإجراء تحقيق مع نفسه أو مع العاملين تحته مباشرة.

رئيس «جمعية حقوق المواطن»:

السنة (العبرية) المنصرمة كانت إحدى السنوات القاسية والمخجلة في تاريخ السنوات القاسية والمخجلة في تاريخ إسرائيل!

هذه المؤسسة الثقافية العربية، وبث برنامج عن الشاعر الفلسطيني محمود درويش أدى إلى استجواب مدير محطة راديو.

كما أن مبادرات تشريع على غرار مبادرة تشريع قانون الولاء، وحملات إطلاق تهديدات ضد الفنانين، هي تعبير عن العنصرية والرقابة القائمة في الأنظمة الطلامية كجزء من سعيها لفرض ثقافة قومية - دينية - عدوانية. وشدد على أن الروح الشريرة التي أدت إلى تفكيك سلطة البيت الجماهيري، وإقصاء أفلام، ومحو شخصية العربي من الأدب العبري في جهاز التربية والتعليم من منطلقات عنصرية، ما زالت تهب على إسرائيل بملء قوتها. وختم ميخائيل، مع ذلك وبرغم الضربات المستمرة والمعاملة للأسس الديمقراطية، والتي تهدد مناعة المجتمع - مثل الهجمة على الجمعيات الإنسانية، وقانون الجمعيات الذي يهدف إلى منع التبرعات بشكل أساسي لجمعيات حقوق الإنسان، وقانون الاقصاء الذي يهدد بالمس بأعضاء الكنيست العرب بشكل خاص، وضرب دولة الرفاه، وتعميق الفوارق الاجتماعية وتفاقم الفجوات المتسعة في جهاز التعليم - فإننا لن نغفد الأمل. إن بداية القرن الواحد والعشرين لا تشبه بداية القرن العشرين، الذي ازدهرت فيه أنظمة شرسة وعنصرية، أنظمة مارست سياسات دعاوية كاذبة ومضللة. والمناخ العام المنتشر في العالم اليوم يثبت أن البشرية تعلمت الدرس الأهم، وهو أن قمع الحريات، ودوس حقوق الإنسان، والتنكيل بالأقليات، تتسبب بانهيار ذاتي، وكلّي أمل في أن نتجح خلال العام المقبل بأن نضع حداً لهذا الكابوس، وبأن نهدم الأسوار الوهمية، وبأن نضع أقدامنا في السكة التي تقود نحو المستقبل الواعد لنا والأولادنا.

اتهم تقرير جديد صدر عن منظمة «بتسليم» لحقوق الإنسان، مؤخرًا، إسرائيل بتقييد التحقيق في انتهاكات ارتكبتها الجيش أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في العام ٢٠١٤ سلفاً ليشمل حالات قليلة ليس إلا ومسؤوليات الرتب الميدانية لا غير. وأكد أنه بوصفها كذلك فإن فائدة هذه التحقيقات محدودة منذ البداية.

وأضاف أنه مع ذلك فإن التمعن في بيانات النيابة وفي تبريرات النائب العام العسكري المفضلة في تلك البيانات يظهر أنه حتى هذه التحقيقات التي تديرها النيابة العسكرية لا تسعى إلى فحص الحقائق ومحاسبة المسؤولين. ومما جاء في هذا التقرير الذي حمل عنوان «إجراءات طمس الحقائق: التحقيق المزعوم في أحداث الجرف الصامد»:

قبل نحو عامين وفي صيف العام ٢٠١٤ وقعت «جولة قتال» أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين في قطاع غزة، أطلقت عليها إسرائيل اسم «حملة الجرف الصامد». هذه المواجهة كانت الأشد فتكاً وتدميراً منذ العام ١٩٦٧ من ناحية حجم الإصابات التي لحقت بالفلسطينيين؛ إذ قتلت إسرائيل ٢٢٠٢ فلسطيني، المئات منهم قتلوا وهم داخل منازلهم. من مجمل القتلى هناك ١٣٩١ - أي نسبة ٦٣٪ - لم يشاركوا في القتال ويشمل ذلك ٥٢٦ قاصراً. وصل عدد المنازل التي هُدمت أو أصيبت بأضرار بليغة إلى ١٨ ألف منزل وفقاً للتقديرات، وأكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني أصبحوا بلا مأوى.

أشارت هذه الإصابات والخسائر الفادحة بشبهات قوية بأن إسرائيل قد انتهكت مبادئ القانون الإنساني الدولي. إن الجهة الرسمية الوحيدة في إسرائيل التي يزعم بأنها حققت وما زالت تحقق في هذه الشبهات هي النيابة العسكرية والتي كانت قد أعلنت أنها باشرت التحقيق حتى قبل

قال رئيس «جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل، الكاتب سامي ميخائيل، إن السنة المنصرمة كانت إحدى السنوات القاسية والمخجلة في تاريخ دولة إسرائيل. ففي مقابل الضعف والبلبله وتراجع قوى التقدم، تعاطفت قوة السلطة الوحشية والفاصلة التي تنأى بنفسها عن أي مسؤولية حيال كل شراخ المجتمع.

وأضاف ميخائيل في «رسالة تهنئة» وجهها إلى مؤيدي الجمعية بمناسبة رأس السنة العبرية الجديدة هذا الأسبوع، أنه ببارق أصوات قليلة في الكنيست، تشن القيادة الحالية في إسرائيل حملة شرسة ضد المؤسسات الديمقراطية، وضد الجهاز القضائي، وحتى ضد القيادة العسكرية العقلانية. كما أن هذه القيادة الجامحة أحاطت نفسها بمجموعة متطرفة معدومة الضمير، مستخدمة التفريق والترهيب، ولا تتوانى عن تلطيح اسم كل قائد يعمل من أجل تلبية الطابع الإنساني للدولة.

وقال إن الأمر المثير للقلق العميق هو ليس السلطة عديمة «المسؤولية الوطنية» فقط، وإنما أيضاً ميول غالبية السكان، المخدرة بدعاية كاذبة، للتسليم بالفساد المتصق بسدة الحكم، وللتغاضي عن ملفات تحقيق كبيرة ضد أصحاب وظائف عليا. واستعداد هذه الأغلبية لانتخاب رؤساء بليدات متهمين بالفساد والاختلاس مرة أخرى، وأيضاً الإشادة بضيابط لا يتوانون عن الدفاع عن أصدقائهم المتهمين باغتصاب جنديات وشرطيات.

وتابع ميخائيل، بموازاة ذلك كانت السنة المنصرمة سنة سوداء أيضاً في حقل الثقافة، فالحرب الشعواء ضد مسرح «الميدان» (العربي في حيفا) أدت تقريباً إلى شل

من إقامة «المفاعل النووي» إلى «السلاح النانو تكنولوجي»

شمعون بيريس: من “أوسلو” إلى حكومات رفضت الحل!

«ظهر بيريس في المسارح العالمية بعباءة “رجل السلام” لكنه لم يضغط في أي من الحكومات التي شارك فيها للتوجه نحو الحل، ومنذ إعلان موته امتلأت وسائل الإعلام بتقارير عديدة ومتشعبة رسمت فسيفساء حياته على مدى سنواته الـ ٩٣، لكن كان بينها من وثق دوره في زرع الاستيطان ودعمه والدفاع عنه»

كتب برهوم جرابيسي:

أسدل الستار في الأسبوع الماضي على آخر شخص من فوج مؤسسي “الدولة الإسرائيلية”، بموت شمعون بيريس، الذي بدأ يبرز نجمة في فلك قيادة الحركة الصهيونية، منذ ما قبل عام النكبة، ولاحقا في السنوات العشر الأولى لإسرائيل، إلى أن وصل إلى عضوية الكنيست، ومن هناك إلى مختلف مناصب الصف الأول في مؤسسة الحكم. لكن بيريس كان قد وصل إلى رأس الهرم، بعد أن حقق واحدا من أهم إنجازات إسرائيل الاستراتيجية، “مفاعل ديمونة”، وأنهى حياته وهو يدعم تطوير تقنية “النانو تكنولوجي” في الصناعات الحربية الإسرائيلية. وبين هذا وذاك، كان بيريس من زارعي المستوطنات في الضفة، ولاحقا من المبادرين إلى مسار مفاوضات أوسلو، وبعدها شارك في حكومات رفضت أسس حل الصراع مع الشعب الفلسطيني.

ولد شمعون بيريس في الثاني من آب العام ١٩٢٣ في بولندا، وهاجر إلى فلسطين مع والدته وشقيقه في العام ١٩٣٤، لينضموا إلى والده، الذي سبقهم في الهجرة بثلاث سنوات.

في سنوات الريعين الأولى، بدأ بيريس ينظم في تنظيمات “شبابية” للعصابات الصهيونية، وفي العام ١٩٤٥ تزوج من سونيا بيريس. وفي العام ١٩٤٧، بدأ يعمل مساعدا لدافيد بن غوريون وليفي أشكول في عصابة «الهاغاناه»، وهو التنظيم الصهيوني الأكبر، الذي قاد تأسيس إسرائيل في العام ١٩٤٨.

وبقي بيريس يعمل في وظائف رسمية متعددة في ظل حكومات دافيد بن غوريون في سنوات الخمسين، وفي العام ١٩٥٣ بات مديرا عاما لوزارة الدفاع. في هذه الوظيفة سجّل بيريس أولى ذروات عمله، فقد كان على رأس الطاقم الإسرائيلي المفاوض مع الدولة الفرنسية لإقامة أول مفاعل نووي إسرائيلي.

وبحسب برنامج وثائقي تم بثه قبل بضة سنوات، فقد نجح بيريس في إبراز قرار فرنسي داعم لإقامة المفاعل، في إطار الاستعدادات الفرنسية لشن العدوان الثلاثي على مصر في ذلك العام- ١٩٥٦. فقد طالب بيريس زعيمه بن غوريون حينما كانا في باريس يومها، بأن يؤخر التوقيع على اتفاق الشراكة في العدوان، إلى حين ضمان الاتفاق على اقامة المفاعل النووي في ديمونة، الذي بدأ العمل في سنوات الستين الأولى من القرن الماضي. دخل بيريس إلى الكنيست لأول مرة في العام ١٩٥٩، ضمن حزب “مباي” (العمل حاليا)، إلا أنه بقي ملتصقا بدافيد بن غوريون، أيضا حينما انشق الأخير عن حزبه لفترة قصيرة، ثم عاد بيريس إلى الحزب بعد بضع سنوات، وبدأ يتبوأ مناصب وزارية متعددة، كان أهمها في حكومة إسحاق رابين في العام ١٩٧٤، حينما تولى وزارة الدفاع، وقيل لاحقا أن رابين عينه في هذا المنصب على مضض، بسبب مركز القوة الذي أنشأه حوله في الحزب، ومنذ ذلك الوقت بدأت تتكشف مواقفه المتشددة أكثر.

واحدة من المحطات البارزة التي عكست مواقفه هي أنه في العام ١٩٧٥، حينما استوتنت عصابة مستوطنين في سبسطية قرب نابلس، طالب يومها رابين كرئيس للحكومة بإخلائهم إلا أن بيريس رفض، لا بل قدم لهم الدعم اللوجستي، و فقط بعد جدالات داخل الحكومة، تم نقلهم إلى أرض مجاورة، في الضفة المحتلة، ليقيموا مستوطنة ألون موريه. في العام ١٩٧٧، فاز بيريس برئاسة حزب “العمل”، ولكن الحزب سقط عن سدة الحكم في انتخابات ذلك العام، لتنتهي بذلك فترة سطوة وشبه انفردا في الحكم دامت ٢٤ عاما متواصلة.

وبقي بيريس رئيسا للحزب حتى مطلع العام ١٩٩٢، ولم ينجح في تحقيق فوز للحزب لإعادته للحكم في أربع جولات انتخابية متتالية. لكن في العام ١٩٨٤ دخل الحزب برئاسة بيريس في شراكة مع حزب الليكود لقيادة الحكومة بالتناوب، وكان بيريس رئيسا للحكومة في ١٩٨٤ ولمدة عامين. وفي انتخابات ١٩٨٨ فني حزب “العمل” بخسارة أخرى، واصل بعدها لعامين شراكته في حكومة كانت برئاسة “الليكود”.

وغادر بيريس وحزب “العمل” حكومة “الليكود” برئاسة إسحاق شامير، في صيف العام ١٩٩٠؛ بعد أن أقدم بيريس على مشاورة لانتخاب على حكومة الليكود، من خلال تشكيل ائتلاف بديل مع أحزاب شريكة في حكومة شامير؛ وقد عرفت تلك المناورة في حينه باسم “المناورة الثلثة”، التي اقترنت باسم بيريس، ونستطيع القول، إنها لاحقة في الحلبة الإسرائيلية كوصمة كلفته لاحقا ثمنا سياسيا.

حكومة ١٩٩٢ ومسار “أوسلو”

هناك الكثير مما يمكن سرده عن حقبة رئاسة شمعون بيريس لحزب العمل، ولكن عدا مسألة المفاعل النووي في منتصف سنوات الخمسين، ولاحقا دوره في إحداث انعطاف جذري في المبنى الاقتصادي الإسرائيلي في العام ١٩٨٨، بعد سنوات من التضخم والانهيارات الاقتصادية، فإن الدور السياسي الأبرز لبيريس برز في سنوات التسعين والألفين.

خسر بيريس رئاسة الحزب في مطلع العام ١٩٩٢، تمهيدا لانتخابات ربيع ذلك العام، وقد خسّر منصبه لصالح غريمه ومنافسه الدائم على زعامة



بيريس.

الحزب، إسحاق رابين، الذي كان قد ترأس حكومة الحزب في منتصف سنوات السبعين، إلا أنه من المفارقة أن من حمل رابين، جنرال الحرب الدموي، وألقل من دعمه بقوة إلى رئاسة الحزب، كان ما سُمي في حينه “التيار الحماشي” في الحزب، الذي بدأ يظهر بقوة في سنوات الثمانين العام الأخيرة، على وقع التحولات التي أحدثتها انتفاضة الحجج الباسلة في داخل الشارع الإسرائيلي. وما يمكن استنتاجه عن تلك الفترة، أن ذلك التيار، وأسباب إسرائيلية أخرى، لم ير في بيريس شخصية قادرة على إحداث تحول، أو التجاوب مع التحولات التي بدأت تظهر في الشارع الإسرائيلي على وقع الانتفاضة، وبالأساس تلك التي تبحث عن حل للصراع.

وهذا الاستنتاج وقفت في خلفيته سلسلة مواقف بيريس الصقرية، التي ظهرت على مر السنين، ولكن بشكل خاص في منتصف سنوات

السعين، حينما تولى وزارة الدفاع في حكومة رابين الأولى (١٩٧٤-١٩٧٧)، إذ كان بيريس من الداعمين للاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وكان

راضيا لأي انسحاب منها، وقد أوردنا عينة لإثبات موقفه سابقا هنا، ولاحقا، قبيل انتخابات العام ١٩٩٦ التي جرت بعد اغتيال رابين بسبعة أشهر، قدم بيريس تعهدا لأحد أبرز حاخامي المستوطنين، يوثيل بن نون، من خلال الوزير يوسفي بيلين، بأنه في إطار الحل النهائي مع الجانب الفلسطيني لن يتم اقتلاع أي مستوطنة. وقد أوردت هذه القضية صحيفة “يسرائيل هيوم” في عددها الصادر يوم الجمعة الأخير ٣٠ أيلول ٢٠١٦.

في صيف العام ١٩٩٣، ظهر اسم شمعون بيريس بصفته الشخصية المحورية الأساس في الشروع بمسار أوسلو، بدءا من المفاوضات السرية، قبل أن تظهر للعلن في نهاية آب ذلك العام، بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة الراحل ياسر عرفات. ولهذا كان بيريس إلى جانب رابين وعرفات في تقاسم جائزة نوبل للسلام. ولكن لاحقا، بدأت تظهر تصدعات في داخل حكومة رابين، بشأن شكل التقدم في مسار أوسلو، إذ هناك من رأى أن رابين اتخذ خطوات أكثر إلى الأمام مما هو مطلوب إسرائيليا.

في خريف العام ١٩٩٥، وبعد أيام ليست كثيرة من اغتيال رابين، بدأت تظهر ما تسمى “نظرية المؤامرة” في قضية الاغتيال؛ وفي محورها أن أجهزة أمنية عليا فتحت الأبواب أمام عملية الاغتيال، ولاحقا علق اسم بيريس بالمؤامرة، وكان أحد الذين تمسكوا بهذه “النظرية”، من كان في العام ٢٠٠١ وزيراً للسياسة، المتطرف داعية طرد العرب من وطنهم، رجبم زكي، وتم اغتياله في ذلك العام، على يد خليفة فلسطينية، ردا على اغتيال القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أبو علي

بعد خسارة حزب “العمل”، أعلن بيريس أنه لن يرشح نفسه في الانتخابات الداخلية لرئاسة الحزب التي جرت في العام ١٩٧٧. وفاز في تلك الانتخابات رئيس الأركان الأسبق إيهود باراك، ولكن منذ اللحظات الأولى لوصول باراك إلى المنصب، ظهرت علاقات شائكة مع بيريس، إذ رفض باراك حينها تعيين بيريس رئيسا فخريا للحزب.

وقاد باراك حزب “العمل” إلى فوز في انتخابات العام ١٩٩٩، ليشكل حكومة هشة برئاسته وحزب “العمل”، ويومها لم يتول بيريس حقيبة أساسية، بل تم تفصيل حقيبة له، تحت مسمى “التعاون الإقليمي”، في سعي لإيقاظ بيريس في واجهة العلاقات الخارجية، التي كانت قد توسعت وتشعبت في العالم العربي.

إلا أن باراك قاد حكومة ضعيفة مليئة بالتفجيرات السياسية، رافقها تفجير المسار التفاوضي مع سورية، في ربيع العام ٢٠٠٠، تبعها تفجير المسار الفلسطيني في صيف العام ذاته، في أعقاب قمة “كامب ديفيد”، ولم تصمد حكومة باراك سوى ٢٠ شهرا، لتجري في شهر شباط العام

٢٠٠١، الانتخابات العامة الوحيدة في تاريخ إسرائيل لرئاسة الحكومة، ففاز فيها زعيم حزب “الليكود”، في حينه، أريئيل شارون، على وقع

العدوان واسع النطاق الذي شنه باراك وجيشه، في اليوم الأخير من شهر أيلول العام ٢٠٠٠، على القدس والضفة والقطاع المحتلين.

وكان شمعون بيريس من أشد المتحمسين في الحزب للدخول إلى حكومة أريئيل شارون، إذ كان بيريس قد تولى رئاسة الحزب لبضعة أشهر إلى حين إجراء انتخابات داخلية لرئاسة الحزب، في أعقاب اعتزال باراك الحياة السياسية، وقد دخل حزب “العمل” مرحلة قلائل، إذ توالى

من قائد فرقة السيبريت ميتكال يونتان نخباهو الذي قُتل في تلك العملية. الانسحاب الأول من لبنان؛ عندما كان رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية سنة ١٩٨٥ كان بيريس وراء قرار الخروج من لبنان والتمركز على خط الحزام الأمني في جنوبيه. واتخذ القرار في الحكومة بأغلبية صوت واحد هو صوت أحد أعضاء الطاقم الوزاري من الليكود. وسمح القرار للجيش بإعادة بناء نفسه من جديد بعد عرقه ثلاث سنوات في الوحل اللبناني. ومع مرور الوقت يبدو أنه كان من الأفضل التمركز منذ البداية على خط الحدود الدولية وليس على خط الحزام الأمني.

صفقة جبريل؛ في سنة ١٩٨٥ ارتكبت إسرائيل أحد أهم الأخطاء الأمنية الخطيرة، وفي تلك الفترة كان بيريس رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية. فقد وافقت على إطلاق أكثر من ١١٠٠ أسير أمني مقابل بعض الأسرى الإسرائيليين كانوا لدى تنظيم أحمد جبريل. وشكل الأسرى الذين عادوا إلى المناطق المحتلة العامل الذي حرك عجلة الانتفاضة الأولى بعد مرور أكثر من عامين. وتحت تأثير صدمة صفقة جبريل رفضت إسرائيل صفقة أفضل بكثير من أجل إعادة الطيار الأسير رون آزاد كان من المفترض أن تجري سنة ١٩٨٨ قبل أن تختفي آثاره.

محل عسكري إسرائيلي:

تاريخ دولة إسرائيل لم يعرف شخصاً كان له تأثير أمني بعيد الأمد أكثر من بيريس!

اغتيال يحيى عياش؛ قرار اغتيال «المهندس» الذي كان وراء عدل يحيى من الهجمات الإرهابية، اتخذه بيريس عندما كان رئيساً للحكومة في كانون الثاني ١٩٩٦، أي بعد شهرين من اغتيال رابين. أنهى الاغتيال الهدنة، ووقف النار الطويل مع «حماس»، وأدى إلى موجة هجمات انتقامية دموية، وإلى خسارة بيريس الانتخابات في مواجهة نتنياهو.

عناقيد الغضب: هناك عملية أقل نجاحا حدثت خلال فترة تولي بيريس رئاسة الحكومة في نيسان ١٩٩٦؛ كانت الفكرة التي مصدرها الجيش، القيام بالضغط على السكان في جنوب لبنان للحرب شمالا والضغط بالتالي على حكومة بيروت لوقف إطلاق حزب الله الكاتيشوشا على إسرائيل، لم تنجح العملية وانتهت بالتوصل إلى تفاهات مع سورية وحزب الله ما لبثت أن انهارت بعد أقل من ٣ سنوات.

وأشار رابابورت إلى أنه عندما كان وزيراً ورئيساً للدولة، عمل بيريس كدرع واق في مواجهة جميع عواصم العالم كي يمنح الجيش الإسرائيلي وقتا خلال القتال في أماكن ماهولة، ابتداء من عدوان «السور الواقعي» في العقد الماضي حتى عدوان «الجرف الصامد» العام ٢٠١٤. وفي أحيان كثيرة يكون تأثير الوقت المتاح للعملية التي ينفذها الجيش كبيرا.

ثلاثة رؤساء للحزب، كل منهم تولى منصبه لبضعة أشهر.

وفي انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣ خسر حزب “العمل” مزيدا من قوته، وكان يومها برئاسة الجنرال احتياط عمرام متسناح. ولم يدخل حزب “العمل” إلى حكومة أريئيل شارون الثانية، رغم توق بيريس لها، ولكن الحزب عاد ودخل إلى الحكومة في العام ٢٠٠٤، وأيضا هنا كان دور ضاغط لبيريس.

وفي خريف العام ٢٠٠٥، قاد أريئيل شارون انشقاقا في حزب “الليكود” الذي كان يرأسه، على خلفية التكتل المتمرد عليه في الكتلة البرلمانية، بسبب خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة. وما أن أعلن شارون عن تشكيل حزب “كديما”، حتى سارع بيريس للانسحاب من حزب “العمل”، والانضمام إلى شارون، إذ كان بيريس قد تلقى صفعة حادة من حزبه في خريف ذات العام، بخسارته المناقسة على رئاسة الحزب، لصالح من أعاده بيريس إلى صفوف الحزب، عمير بيرتس. وكان بيريس يومها قد بلغ عامه الـ ٨٢.

وبعد ذلك بشهرين، في الأيام الأولى من العام ٢٠٠٦، سقط شارون في غيبوبة دامت سبع سنوات، وتولى رئاسة الحزب الجديد إيهود أولمرت، وفاز في انتخابات ذلك العام، وشكلت الحكومة التي استمر بيريس فيها يتولى حقيبة “التعاون الإقليمي”. إضافة إلى حقيبة أخرى، كان قد ابتدعها في حكومة أريئيل شارون الثانية، وهي تحت مسمى “تطوير الجليل النقب”، ويهدف تهويد المنطقتين، وفق مخططات قادها بيريس، وفي صلبها وجوهها مخططات عنصرية تفضيلية لليهود على العرب.

بيريس يكشف أوراقه

في كل السنوات التي تلت خسارته لرئاسة حزب “العمل”، كان بيريس نذا لكل رؤساء الحزب المتعاقبين، تارة سرا، وتارة علنا، عدا عن أن نهجه في رئاسة الحزب، خلق معسكرات وتكتلات متناحرة، أبرزها معسكر خصمه إسحاق رابين. ولكن حقيقة مواقف بيريس من العملية التفاوضية مع الجانب الفلسطيني تكشفت في محطتين بارزتين: الأولى إبان مفاوضات كامب ديفيد، بين باراك والرئيس عرفات، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، إذ تسرّبت أنباء عن اعتراض بيريس على ما كان يرد من معلومات حول “استعداد” باراك للانسحاب من أكثر من ٩٥٪ من مساحة الضفة. ولكن بيريس جاهر بهذا الموقف، مرة ثانية، حينما ظهرت تلك النسبة أو أكثر منها، إبان اللقاءات بين رئيس الوزراء إيهود أولمرت، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقال حينها في مقابلة إذاعية، إنه لن يقبل بالانسحاب بأكثر من ٨٠٪ من مساحة الضفة المحتلة.

في منتصف العام ٢٠٠٧، حينما فاز، وهو ابن ٨٤ عاما، بالمنصب الذي تاق له في العام ٢٠٠٠ وخسره، منصب “رئيس الدولة”، الذي جلس فيه لمدة سبع سنوات كاملة، بموجب القانون القائم لرئاسة الدولة. وغادر بيريس المنصب وهو واه ٩١ عاما، ولكن بيريس لم يجلس جانبا، بل واصل حراكه حتى قبل أسبوعين من يوم مماته، بإصابته بجلطة دماغية قادت إلى موته.

وهذا الفوز بالرئاسة كشف على الملأ، أكثر من أي وقت مضى، مشاكله العائلية مع زوجته سونيا، التي جرى الحديث عنها على مدى سنوات طوال. فقد اعترضت سونيا على تولي زوجها هذا المنصب، مطالبة إياه بأن يرتاح في سنوات حياته الأخيرة، ورفضت سونيا الانتقال للعيش مع بيريس في مقر الإقامة الرسمي للرئيس الإسرائيلي في مدينة القدس. وبقيت عند موقفها حتى موتها في جبل متقدم، في العام ٢٠١١.

وخلال سنوات منصبه في رئاسة الدولة، كشف بيريس عن “انبهاره” بالتكنولوجيا الدقيقة السماة “تقنية النانوية” أو “النانو تكنولوجي”، وبحسب التعريف العلمي فإن “نانو هو الجزء من المليار، فالنانومتر هو واحد على البليون من المتر، بمعنى أنها دقيقة جدا، ولا يمكن رؤيتها بالعين المجردة.

وأعلن بيريس في تلك السنوات أنه يدعم مشاريع لتسخير هذه التقنية الجديدة للصناعات الحربية الإسرائيلية، بينما الأبحاث في العالم غارقة في تسخير هذه التقنية للأمر المدنية. وهذا يعني أن ما بدأ به بيريس- بناء المفاعل النووي في ديمونة، ليطلق عليه في السنوات الأخيرة «أبو المفاعل النووي»- ختم به سنواته الأخيرة، بجمع تبرعات من العالم، لتمويل مشاريع تسخير تقنية النانوية، للصناعات الحربية الإسرائيلية. ظهر بيريس في المسارح العالمية بعباءة «رجل السلام»، كمن ضغط في اتجاه الشروع بمفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن بيريس على أرض الواقع لم يضغط للتوجه نحو الحل، في أي حكومة من الحكومات الأربع التي شارك فيها، ابتداء من العام ١٩٩٩.

ومنذ إعلان موته امتلأت الصحافة الإسرائيلية، ووسائل الإعلام الإلكترونية على أنواعها، بتقارير عديدة ومتشعبة، رسمت فسيفساء حياته على مدى سنواته الـ ٩٣، وكان من بينها من وثق دوره في زرع الاستيطان ودعمه والدفاع عنه.

«ورقة موقف» جديدة حول أساليب إسرائيل في الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية

أساليب مختلفة للاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة وشرعنة نهبها لوضعها في خدمة المشروع الاستيطاني!



اسرايل توسع المستوطنات.

أعمال البناء الاستيطاني اليوم يجري على «أراضي جمهور» أو «أراض للمسح» (وهي أراض تخضع لعملية إعادة فحص ترمي إلى تحديد مكانتها القانونية وفحص إمكانية إعلانها «أراضي دولة»). ولهذا الغرض، تعمل الدولة كل ما في وسعها، كل الوقت، من أجل زيادة الاحتياطي من هذه الأراضي، علما بأن نهج الإعلان عن مساحات من الأراضي بوصفها «أراضي عامة» قد استؤنف وتكرس بصورة لافتة خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك بواسطة طاقم خاص تابع لـ«الإدارة المدنية» يدعى «طاقم الخط الأزرق»، الذي يقوم أيضا بإعادة النظر في قرارات سابقة (بشأن تصنيف أراض) وتعديلها، حسب الحاجة؛ وفي الغالبية الساحقة من هذه الحالات، يتم الإعلان عن «أراض عامة» بأثر رجعي، وخاصة بالنسبة للأراضي التي تقوم فيها أبنية «غير قانونية» ترغب الدولة في «تبييضها» وشرعنتها.

وينطلق السعي إلى زيادة وتوسيع احتياطي «الأراضي العامة» من فرضية أساس تقول بأن «الأراضي العامة» هي أراض مُعدة للاستيطان اليهودي، أساسا فقط لا غير. فرغم أن هذه الأراضي («الأراضي العامة») مُعدة، أو يُفترض أن تكون مُعدة، بطبيعتها، لخدمة السكان المحليين في المنطقة الخاضعة للاحتلال، إلا أن جهاز «الإدارة المدنية» يخصص هذه الأراضي، كلها، لصالح اليهود وللأغراض الاستيطانية، فقط. وتبين معطيات قدمتها «الإدارة المدنية» إلى «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» وجميعات أخرى في العام ٢٠١٣ أنه منذ العام ١٩٦٧، تم تخصيص ما نسبته ٧٠٪ فقط من «الأراضي العامة» في منطقة ج لجهات فلسطينية.

وفي التلخيص، يؤكد تقرير «يش دين» أن النضال القضائي ضد محاولات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية يصطدم بسياسة مزارعة ودينامية متحركة من جانب إسرائيل، بمختلف أنزعها وسلطاتها، إذ تستخدم القانون كأداة مرنة خاضعة لتفسيرات وتاويلات مختلفة وللتطبيق الانتقائي، ويبدو أنه كلما تم إغلاق باب ما، تظهر المناورة القضائية الرسمية المناسبة التي تتيح الاستيلاء على الأراضي، من باب آخر. وتؤكد تجربة عقد كامل من الإجراءات القانونية في الدفاع عن حقوق الملكية للفلسطينيين أنه بالإمكان تحقيق بعض الإنجازات، ولو عينا وجزئيا، لكنها تكشف، أيضا وفي المقابل، مدى استعداد إسرائيل للمضي قدما في تعيق وتثبيت سيطرتها على المناطق التي احتلتها قبل خمسين عاما.

المستوطنات وبمليكتها من «أراض زراعية»، «مناطق صناعية وتجارية»، «مناطق خضراء ومنتزهات»؛

والمعروف أن جميع هذه المساحات من الأراضي هي مناطق مغلقة أمام الفلسطينيين لا يستطيعون الدخول إليها، نظرا لإعلانها «مناطق عسكرية مغلقة».

المعركة المستقبلية: ضد البناء على «أراض عامة»!

صحيح أن شرعنة البناء «غير القانوني» في البؤر الاستيطانية «غير الشرعية» بأثر رجعي يرمي إلى إنقاذ إسرائيل من الورطة القضائية الداخلية الفلسطينية التي هيأت الأرضية المناسبة لأعمال البناء هذه، أصلا. وقد كشفت هذه الحقيقة، أيضا، من خلال الجواب الرسمي الذي قدمته الدولة ردا على التماس قدم إلى المحكمة العليا الإسرائيلية في العام ٢٠٠٧.

وتثبت هذه الحثثيات والإجراءات مدى تورط الأجهزة السلطوية الرسمية كلها، بما فيها جهاز «الإدارة المدنية»، في عملية النهب والسلب «غير القانونية» هذه، كما تثبت مدى التفضيل الواضح لدى الأجهزة السلطوية المختلفة للوقوف في صف منتهكي القانون وإلى الجانبهم، ثم السعي إلى إيجاد حلول، إدارية وإجرائية، تتيح شرعنة المباني أو «البؤر» الاستيطانية «غير القانونية» بأثر رجعي، بدلا من القيام بواجباتها ومسؤولياتها القانونية في فرض القانون وتطبيقه، أما التغييرات التي استطاعت الإجراءات الاستيطاني تماما - بإنشاء «مستوطنات تجميعية» أو «بؤر» - أن تمنح بعض الإنجازات العينية والجزئية في تغيير أو تأجيل إجراءات الشرعنة بأثر رجعي، إلا أن الدولة «تنتج» في نهاية المطاف، في الغالبية الساحقة من الحالات، في إيجاد حلول «قانونية» (!) تسمح بتنظيم البناء وشرعنته، وخاصة في «مواقع ذات أهمية استراتيجيية، من وجهة نظرها»

في داخل المستوطنات ذاتها، أو في شق وتعبيد الشوارع، أو إنشاء المبني التحتية اللازمة ولتوفير الخدمات المطلوبة لمئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين المقيمين هناك.

وتعرض منظمة «يش دين» في «ورقة الموقف» هذه بعضا من الممارسات والأساليب التي استخدمتها السلطات الإسرائيلية، ولا تزال تستخدمها، من أجل الاستيلاء والسيطرة على المزيد والمزيد من الأراضي في الضفة الغربية، كما تعرض نتائج الإجراءات القضائية التي اتخذها مواطنون فلسطينيون، بمساعدة «يش دين» وتمثيلها، بغية التصدي لعملية نهب أراضيهم.

وتشكل محاربة «البناء غير القانوني» على الأراضي الفلسطينية العنصر المركزي في التجربة التي اكتسبتها منظمة «يش دين» من خلال عملها في هذا المجال خلال السنوات العشر الأخيرة. ويشكل البناء الاستيطاني على أراض فلسطينية خاصة، كما يبدو، الأسلوب الأكثر فظاظة في الاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي، نظرا لعدم توفّر أي مبرر، قانوني أو أخلاقي، لاستيلاء شخص ما على املك شخص آخر والتصرف بها واستخدامها لصالحه هو، كما يؤكد التقرير. ورغم ذلك، ورغم الشكاوى العديدة التي قدمت إلى الشرطة (الإسرائيلية) بدعوى تجاوز الحدود، والبناء على أراض خاصة، ورغم أن سلطات الدولة المختلفة على علم تام بعمليات البناء هذه، بل إصدارها أوامر مختلفة لوقف أعمال البناء أو لأخلاء المباني التي تم تشييدها، إلا أن المواطنين الفلسطينيين يضطرون. وقد اضطروا تباعا - إلى التوجه بالتماسات قضائية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية كي تتدخل هذه وتأمّر بوقف أعمال البناء وبإخلاء ما تم قامةته قبل إبادة الأراضي المسلووبة إلى أصحابها الشرعيين.

كما يعرض نتائح تلك الإجراءات، رسميا وعلى أرض الواقع.

ويفيد التقرير بأنه خلال العقد الأخير، منذ سنة ٢٠٠٦ وحتى اليوم (نهاية أيلول ٢٠١٦)، قامت منظمة «يش دين» بتمثيل مواطنين فلسطينيين في ٦٤ إجراء قانونيا في هيئات قضائية أو إدارية إسرائيلية مختلفة، من بينها: ٥١ التماسا إلى «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية؛ ٦ استئنافات أمام «لجنة الاستئنافات في عوفر»؛ ٣ اعتراضات أمام اللجان الفرعية التابعة لـ«المجلس الأعلى للتخطيط» في «الإدارة المدنية»؛ ٤ دعاوى قضائية في محاكم الصلح الإسرائيلية.

ويؤكد التقرير أن جميع هذه الإجراءات القانونية، أمام هيئات قضائية أو شبه قضائية مختلفة، جاءت بعد أن بقيت توجهات المواطنين الفلسطينيين المباشرة والمكثرة دون أي رد شاف ودون إيجاد حل يضمن حقوقهم ويحمي مصالحهم في أعقاب عمليات نهب متكررة تم الاستيلاء خلالها على مساحات واسعة من الأراضي التي تعود ملكيتها الخاصة لهم. وبلغت التقرير إلى أن ١٨ إجراء من هذه لا تزال قيد النظر ولم يتم الحسم فيها حتى الآن.

وتؤكد منظمة «يش دين» أن تقريرها هذا لا يروم - ولا يستطيع - الإحاطة بكل الأساليب التي تعتمدها إسرائيل لإقصاء الفلسطينيين عن أراضي الضفة الغربية، لكن عقداً من النشاط القضائي المتواصل يجعله كافيا لإلقاء ضوء كاشف على التشكيلة الواسعة من الوسائل التي يتم استخدامها لهذا الغرض وعلى مدى تورط السلطات الحكومية والرسمية المختلفة في هذه العملية.

مساحات من الأراضي أوسع بكثير جدا من المسجلة رسميا!

يشكل الصراع على الأرض والسيطرة عليها أحد الجوانب المركزية والأكثر أهمية في منظمة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية. ويبدو هذا الصراع، بصورة أساسية، في منطج ح الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ويتجسد، ضمن أشياء أخرى، في ازدهار المشروع الاستيطاني الذي أطلقتته إسرائيل في هذه المناطق، فور احتلالها. وهذا، على الرغم من نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني التي تحظر إقامة أبنية «بلدات» إسرائيلية (مستوطنات أو «بؤر») في الأراضي المحتلة.

وتشير المعطيات الرسمية إلى أن في مناطق الضفة الغربية المختلفة اليوم ٢٤ سلطة محلية، سواء كانت مجالس محلية، أو «مجالس إقليمية» مسؤولة عن ١٢٦ مستوونة يقطن فيها ٣٨٥٩١ ألف مستوطن إسرائيلي (حسب «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للعام ٢٠١٦»، الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء مؤخرا. غير أن هذه الأرقام لا تشمل ١٢ بچيا، يهوديا في القدس الشرقية المحتلة، إذ تعتبر هذه الأحياء أيضا مستوطنات).

وكانت عملية البناء الاستيطاني الرسمية والعينية قد شهدت تراجا كبيرا، بل ركودا، في سنوات التسعين الأولى من القرن الفائت، وذلك في أعقاب ضغوط وتعمدات سياسية دولية مختلفة. لكن، تم التعويض عن ذلك - ولمنع تجميد البناء الاستيطاني تماما - بإنشاء «مستوطنات غير قانونية» (أي بدون قرارات ومخططات حكومية إسرائيلية رسمية، رغم الدعم والتمويل المكشوفين من جانب مؤسسات وهيئات «عامة»، وقد أطلق على هذه المستوطنات صفة «البؤر غير القانونية»، لتميزها عن «مستوطنات الأخرى («الشرعية»)» - وبلغ عددها حتى الآن نحو ١٠٠ «بؤرة» كلها في مناطق قد ويسكن فيها بالمجموع، طبقا للتقديرات، نحو ١٠ آلاف مستوطن إسرائيلي. ٨٠ من هذه «البؤر» أقيمت، جزئيا أو بالكامل، على أراض فلسطينية خاصة (تعود ملكيتها لمواطنين فلسطينيين)، بينما تم تخصيص «مناطق نفوذ» واسعة جدا، نسبيا، للعديد من المستوطنات، أكثر بكثير من المساحات التي استغلها فعليا. وقد بلغ إجمالي مساحة «مناطق نفوذ» المستوطنات، بما في ذلك «المجالس الإقليمية»، في العام ٢٠١٣، نحو ١٢٢ مليون دونم، تشكل ٦٣٪ من المساحة الإجمالية في منطقة ج. ويضاف إلى «مناطق النفوذ» هذه، المقزة رسميا، المساحات التي تقوم عليها «البؤر» الاستيطانية غير المشمولة، بغالبيتها، في نطاق المجالس الإقليمية وأراضيها الزراعية، ما يعني في نهاية المطاف أن المستوطنات تستولي، فعليا وعمليا، على مساحات أوسع بكثير جدا من تلك المسجلة رسميا. كما يضاف إلى هذا، أيضا، ما تلتهمه من الأراضي بشبكة الشوارع والطرق المؤدية إلى هذه المستوطنات ومنها. علاوة على ما وُضع تحت تصرف العديد من هذه

* معطيات ٢٠١٦: في الضفة الغربية ١٢٦ مستوونة إسرائيلية يقطن فيها ٣٨٥٩١ ألف مستوطن إسرائيلي، لا تشمل ١٢ «بچيا» يهوديا في القدس الشرقية المحتلة تعتبر مستوطنات أيضا. بلغ إجمالي مساحة «مناطق نفوذ» المستوطنات، بما فيها «المجالس الإقليمية»، في العام ٢٠١٣، نحو ١٢٢ مليون دونم تشكل ٦٣٪ من المساحة الإجمالية في منطقة ج. وتضاف إليها المساحات التي تقوم عليها «البؤر» الاستيطانية غير المشمولة بغالبيتها في نطاق المجالس الإقليمية وأراضيها الزراعية، ما يعني في نهاية المطاف أن المستوطنات تستولي فعليا وعمليا على مساحات أوسع بكثير جدا من تلك المسجلة رسميا. كما يضاف إليها أيضا ما تلتهمه من الأراضي شبكة الشوارع والطرق المؤدية إلى هذه المستوطنات ومنها. علاوة على ما وُضع تحت تصرف العديد منها وبمليكتها من «أراض زراعية»، «مناطق صناعية وتجارية»، «مناطق خضراء ومنتزهات»؛

نشرت منظمة «يش دين» الحقوقية الإسرائيلية، في نهاية شهر أيلول الأخير، تقريرا بعنوان «الأساليب الاستيلاء على أراض في الضفة الغربية» استعرضت فيه جملة من الطرق والأساليب التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي المختلفة للاستيلاء على أراض فلسطينية في الضفة الغربية. كما يعرض التقرير، الذي وصفته المنظمة بأنه «ورقة موقف»، الإجراءات القانونية المختلفة التي اتخذها مواطنو فلسطينيون (بمساعدة وتمثيل «يش دين») ضد نهب أراضيهم ونتائج تلك الإجراءات. ومن خلال الوثائق التفصيلي لهذه الإجراءات القانونية ونتائجها، سواء أمام المحاكم أو أمام اللجان المختلفة التابعة لجهاز «الإدارة المدنية»، تتشكل صورة شاملة عن الأساليب والجيل التي تلجأ إليها السلطات الإسرائيلية المختلفة بغية زيادة الاحتياطي من مساحات الأراضي المخصصة لخدمة المصالح الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ونظرا لأن القانون يحظر استغلال الأراضي المحتلة لحاجات قوات الاحتلال، تلجأ إسرائيل، مدفوعة بعزمها على مواصلة الاستيلاء على الأراضي لصالح مشاريعها الاستيطانية، إلى «حركات بهلوانية قانونية» في الظاهر أو أنها تنتهك القانون بشكل سافر، في ظل غفاضي الهيئات المؤمنة على تطبيق القانون عن هذه الانتهاكات.

وقد شكلت الإجراءات القانونية التي قادتھا «يش دين» (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان) وجهات أخرى تحديًا لسلطات الاحتلال، وخاصة في كل ما يتعلق بالبؤر الاستيطانية «غير الشرعية» في المناطق المحتلة، وتحت ضغط هذه الإجراءات وغيرها، اضطرت إسرائيل إلى إعادة صياغة سياستها بالنسبة للبناء غير القانوني في الضفة، تم الكشف عن موقعها وسياستها في هذا المجال. وهكذا، فبعد سنوات طويلة أذعت إسرائيل خلالها بـ«ضرورة إزالة أي بناء غير قانوني» (في المستوطنات)، يقطع النظر عن الوضعية القانونية للأرض التي أنشئ عليها، شهد هذا الموقف تحولوا واضحا خلال السنوات الأخيرة ليمبح الموقف الرسمي والصريح هو «ضرورة إخلاء البناء غير القانوني» المقام على أراض فلسطينية خاصة، مقابل شرعنة البناء «غير القانوني» المقام على «أراض عامة» بأثر رجعي؛ نتيجة للموقف الرسمي الجديد هذا، تم التوقف كليا، تقريبا، عن «البناء غير القانوني» على أراض فلسطينية خاصة خلال السنوات الأخيرة، ولكن يلاحظ في الفترة الأخيرة توجه واضح نحو الإعلان الرسمي عن أراض في الضفة الغربية بوصفها «أراضي عامة». أو ما يصطلح على تسميته «أراضي دولة» - وبالرغم من أن «أراضي الدولة» يفترض أن تخصص لخدمة السكان المحليين في المناطق المحتلة، إلا أن «الإدارة المدنية» تقوم، فعليا، بوضع هذه الأراضي تحت تصرف المستوطنين ولصالح المستوطنات، فقط.

تحقيق هذه السياسة الجديدة، تم تجنيد مختلف الهيئات والأجهزة التابعة لسلطات الدولة و«الإدارة المدنية» لصالح تنهكي القانون وعمداً لهم، وسعيا لإيجاد حلول إدارية تتيح شرعنة المباني أو البؤر الاستيطانية، بدلا من تادية واجبها والقيام بمسؤوليتها في تطبيق القانون وحماية ممتلكات المدنيين سكان المناطق المحتلة، وفق ما يليه القانون الدولي وقرارات «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية.

يتوزع التقرير، الذي يمتد على ٣٢ صفحة، على ثلاثة أبواب هي: أ. الخلفية؛ ب. معطيات عن السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٦؛ ت. تلخيص.

في الباب الثاني (المعطيات)، يعرض التقرير تفاصيل الإجراءات القانونية التي اتخذها مواطنو فلسطينيون من الضفة الغربية ضد نهب أراضيهم والاستيلاء عليها، وذلك بمساعدة حقوقيي منظمة «يش دين».

توسع وتوسيع دائمان في المستوطنات و«البؤر»!

ومن اللافت هنا أن إسرائيل الرسمية لم تنف ولم تعارض، في أي يوم من الأيام، الادعاء بعدم قانونية الاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة وعدم قانونية البناء (الاستيطاني) عليها، وهو ما تجسد بصورة واضحة في ردودها الرسمية المقدمة إلى المحكمة. وهذا ما تؤكد حقيقة أن غالبية هذه الالتماسات المقدمة إلى هذه المحكمة. وهذا ما تؤكد حقيقة أن غالبية هذه الالتماسات (١٢ من أصل ١٨) انتهت بتلبية مطالب المواطنين الفلسطينيين، جزئيا أو بالكامل، فتمت إزالة الأبنية غير القانونية، سواء بأمر من المحكمة أو بمبادرة من الدولة!

وعلى الرغم من هذا، فإن النجاح القضائي الذي تحقق في إزالة بعض الأبنية المقامة على أراض فلسطينية خاصة لم يضمن دائما وفي جميع الحالات قدرة الفلسطينيين أصحاب الأراضي على التصرف بها وفق ما يريدون، بل تم وضع قيود عديدة تحد من قدرتهم على الدخول إلى أراضيهم واستخدامها بحرية. ففي الواقع القائم في الضفة الغربية، وبسبب السياسات الإسرائيلية الرسمية، بقيت حقوق المواطنين الفلسطينيين منقوصة ومشروطة، إلى حد سلبها التام، في العديد من الحالات. وحتى في الحالات التي تمت فيها إزالة الأبنية «غير القانونية» من الأراضي الخاصة، بما يعني فتح الطريق أمام أصحابها الشرعيين للعودة إليها والعمل فيها، ظاهريا، تسارعت السلطات الإسرائيلية إلى وضع العديد من العقبات والعراقيل أمامهم لتمنعهم من ممارسة حقوقهم، بل لنفرغها من مضمونها تماما.

في شهر كانون الثاني ٢٠١٦، نشر مكتب المستشار القانوني للحكومة تقريرا خصصه لسبل معالجة ما أسماه «ظاهرة البناء غير المرخص في إسرائيل»، وتضمن التقرير نقدا حادا ولذاعا لنهج شرعنة البناء غير القانوني بأثر رجعي، «في هذه الحالات، ثمة مس خطير مبيدا سيادة القانون بشكل خاص، إذ إن الرسالة الموجهة إلى الجمهور الواسع من هذه الممارسة مفادها أن المعارضة العنيدة والمثابرة لمبدأ تطبيق القانون ولإجراءات فرضه ستعود، في نهاية المطاف، بفائدة كبيرة على من يتصرف خلافا للقوانين ويخرقها، وبينما يرى تقرير المستشار القانوني للحكومة أن شرعنة البناء غير القانوني في داخل إسرائيل هي «نهج سيء ينبغي اجتثاثه»، تعتمد إسرائيل في الضفة الغربية سياسة رسمية قوامها شرعنة البؤر الاستيطانية والبناء غير القانوني فيها بأثر رجعي.

توسيع وتوسيع دائمان في المستوطنات و«البؤر»!

أصحابها من المواطنين الفلسطينيين ووضعا في خدمة الأهداف والمصالح الإسرائيلية.

وهكذا، تقوم إسرائيل الرسمية، بأجزتها ومؤسساتها البيروقراطية المختلفة، بنقل المزيد والمزيد من الأراضي الفلسطينية إلى أيد إسرائيلية ووضعا تحت سيطرة إسرائيلية، وذلك بواسطة إجراءات مختلفة يكفلها القانون الإسرائيلي، مثل إصدار «أوامر وضع أيد (الاستيلاء) لأغراض عسكرية»، الإعلان عن أراض بأنها «أراض عامة»، مصادرة أراض لأغراض عامة واستخدام أدوات تخطيطية مختلفة أخرى.

وأما الهدف المركزي المراد تحقيقه من خلال هذه الوسائل والأساليب كلها، فهو واحد: تقليص قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى هذه الأراضي وقدرتهم على استخدامها! وهو ما يؤدي في نهاية الأمر، في الغالبية الساحقة من الحالات، إلى فقدان الفلسطيني صلتها بالأرض وحيازتها لها. وهكذا، يتم نقل المزيد والمزيد من الأراضي الفلسطينية إلى أيد إسرائيلية ووضعا في خدمة مصالح وغايات إسرائيلية، وفي مقدمتها مصالح واحتياجات المستوطنات والبؤر الاستيطانية المنتشرة في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.

وعلاوة على عملية النهب الفاضح هذه، ثمة عملية الاستيلاء الإسرائيلية المتواصلة على أراض في الضفة الغربية، سرا وعلانية، إسقاطات إضافية أخرى وخطيرة، نظرا لما تنطوي عليه من مس خطير بحرية الفلسطينيين في التنقل والحركة وبقدرتهم على كسب قوتهم من استخدام أراضيهم وفلاتحتا، بل وتسلبهم صلتهم بالمكان، تاريخهم وثقافتهم الجماعية.

وليفت التقرير إلى أن الدولة (الحكومة وسلطاتها المختلفة) تسارع، عادة، إلى تلبية الطلب الذي تتضمنه الالتماسات المقدمة إلى المحكمة العليا وذلك تجنبا منها لصدور قرار قضائي ملزم، بلزها أيضا في حالات مستقبلية مماثلة. ذلك أن لقرارات المحكمة العليا مكانة قضائية ملزمة تشكل سابقة يتحتم على الدولة الالتزام بها والتصرف بموجبها في الحالات المماثلة مستقبلا. وفي مثل هذه الصالات، التي يتم فيها تلبية الطلب العيني قبل صدور قرار حكم قضائي، يتحقق الطلب العيني فعلا، لكنه يظل إنجازا منقوصا تماما في الجانب المبدئي ولا يحول دون تكرار الإجراءات والممارسات ذاتها، بل أشد منها قسوة وتأثيرا، في المستقبل.

يتواصل باستمرار ودون أي توقف توسع وتوسيع المستوطنات بشتى أنواعها، بما فيها «القانونية» و«البؤر غير القانونية» على حد سواء، وهو ما يتطلب جهودا دائمة ومتواصلة للاستيلاء على المزيد والمزيد من الأراضي. وتعتمد السلطات الإسرائيلية المختلفة أساليب وطرقا عديدة شتى للاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية، بدءا من بناء دور سكنية و«بمان عامة للجمهور» على أراض فلسطينية و«فرض وقائع ميدانية»، مرورا بالاستيلاء على أراض زراعية، تسييج مساحات منها، وضع مبان جاهزة (كرفانات) ثم شق وتعبين شوارع، وانتهاء بإعلان مواقع أثرية ومحميات طبيعية، مصادرة أراض، الإعلان عن مساحات معينة بأنها «أراض عامة»، إعلان مساحات من الأراضي بأنها «مناطق نار» (تدريبات عسكرية) وغيرها الكثير.

ويقول تقرير «يش دين» أن أساليب الاستيلاء هذه يمكن تصنيفها في فئتين واسعتين تكمل إحداها الأخرى، إلى حد كبير: الأولى، اقتحام أراض فلسطينية وغزوها من أجل استخدامها لأغراض واحتياجات إسرائيلية (استيطانية / احتلالية)؛ والثانية، منع الفلسطينيين من الدخول إلى هذه الأراضي، بغية منعهم من استخدامها لأغراضهم وحاجاتهم.

ومن الضروري الانتباه والتأكيد أن بعض هذه الأساليب التي تعتمدها إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية تشكل انتهاكا فظا، واضحا، ومرارا للقانون الدولي، والإسرائيلي نفسه أحيانا. ويودور الحديث هنا، تحديدا، عن الحالات التي يتم فيها الاستيلاء على أراض لا خلاف وجدال، إطلاقا، على أنها أراض تعود ملكيتها لمواطنين فلسطينيين (سواء كانت أراض خاصة أو أراض عامة تشكل جزءا طبيعيا من المسطحات الطبيعية للقرى والبلدات الفلسطينية)، ورغم ذلك، تقام عليها مبان مختلفة أو تُنشق فيها طرق وشوارع، خلافا للقانون وبدون أية تصاريح، ودون أي تدخل - بل بغض نظر واضح - من جانب السلطات الرسمية المسؤولة عن فرض القوانين وتطبيقها. ويستمد نوع آخر من أساليب الاستيلاء على الأراضي قوته وشرعيته من ممارسات وأساليب أكثر منظوية وأساسية، بمعنى استخدامها من قبل أجهزة ومؤسسات سلطوية عليا. ومن خلال استخدام هذه الممارسات والأساليب، تقوم إسرائيل بتغيير تصنيف الأراضي في أنحاء الضفة الغربية وأهداف تخصيصها، كما تقوم بتغيير أشكال استخدام الأرض بغية تسهيل عملية مصادرتها (مصادرة حق الحيازة/ الملكية وحق الاستخدام) من أيدي

صادرات البضائع الإسرائيلية في حضيض جديد ومجمدة منذ ثلاث سنوات!

تراجع صادرات احتكارات كبرى يعكس نفسه على إجمالي التصدير* القطاعات الأساسية في التراجع: صادرات الأدوية من شركة «طيفع» وبضائع شركة «إنتل» لصناعات التقنيات العالية والمواد الكيميائية

في الصادرات تحول إلى ظاهرة قائمة في الاقتصاد الإسرائيلي في المرحلة الأخيرة، إلا أن الارتفاع الحاد في صادرات الخدمات، يجعل إجمالي الصادرات أعلى من إجمالي الاستيراد، ويقي الفائض التجاري لصالح الصادرات.

ويقول تقرير معهد الصادرات إن التراجع الأكبر في صادرات البضائع كان واضحاً في شركات التصدير الاحتكارية الضخمة، وبشكل خاص شركة الأدوية «طيفع»، التي تعد واحدة من أكبر سبع شركات أدوية في العالم، وشركة التقنيات العالية «إنتل»، إذ أن التراجع في «إنتل» في أجزاء تغييرات في خط الإنتاج، وهذا السبب كان قد انعكس على صادرات الربع الثاني من العام الجاري، كما برز في تراجع البضائع وعلى صعيد الدول، فقد برز تراجع صادرات البضائع الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والصين، إذ أن الدول الثلاث هذه، تستورد ثلث صادرات البضائع الإسرائيلية. وقد تبين أن الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية قد سجلت تراجعاً في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٣٪، وبلغ إجمالي الصادرات ٤٥ مليار دولار. وكان التراجع الأكبر للولايات المتحدة في قطاع الأدوية، والمواد الكيميائية.

وتراجعت الصادرات إلى بريطانيا بنسبة ١٧٪، وهي عنوان الصادرات الثاني في القارة الأوروبية، وبلغ حجم الصادرات لها نحو مليار دولار. والتراجع هنا أيضاً كان بسبب تراجع الأدوية، التي تشكل ثلثي

عبر معهد الصادرات الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، عن قلقه العميق من التراجع المستمر لصادرات البضائع الإسرائيلية، التي هي اليوم في المستوى الذي كانت عليه في العام ٢٠١٠، وأكد أن حجم الصادرات تمجد عملياً منذ العام ٢٠١٣. في حين أن صادرات الخدمات التي تسجل ارتفاعات متواصلة، قادرة حتى الآن، على التعويض عن التراجع الحاصل في صادرات البضائع.

وقال تقرير لمعهد الصادرات، إنه بعد فحص معطيات الصادرات في النصف الأول من العام الجاري، تبين أن صادرات البضائع تراجعت بنسبة ٥٧٪ وبلغ حجمها الإجمالي ٢٨ مليار دولار، وأن صادرات البضائع من دون صادرات المجهزات تراجعت بنسبة ٥٢٪ وبلغ حجمها الإجمالي ٢٤ مليار دولار. إلا أن الحجم الإجمالي للصادرات في النصف الأول من العام الجاري، بقي عند نفس المستوى في نفس الفترة من العام الماضي، وهو ٤٧ مليار دولار، إذ أن صادرات الخدمات سجلت ارتفاعاً بنسبة ١٣٪. وكان الارتفاع الأكبر في ارتفاع صادرات خدمات التقنية العالية - «الهايتيك».

وكان تقرير سابق لمكتب الإحصاء المركزي قد أشار إلى أن صادرات البضائع في الربع الثاني من العام الجاري، قد سجلت تراجعاً بنسبة ١٣٪ بمعدل سنوي، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٥. وقال تقرير المكتب إنه على الرغم من التراجع الحاصل في صادرات البضائع بنسبة ١٣٪ إلا أنه يبقى أقل بكثير من التراجع الحاصل في الربع الأول من هذا العام بنسبة ١٩٥٪. ويقول التقرير إن التراجع

سجلت نسبة البطالة في شهر آب الماضي تراجعاً إضافياً، وياتي ٤٦٪، بعد أن كانت بنسبة ٤٧٪ في الشهر الذي سبق. وحسب التقارير الإسرائيلية، فإن هذه نسبة البطالة الأدنى في تاريخ إسرائيل، وتعد من أدنى النسب بين الدول المتطورة. ويقول تقرير مكتب الإحصاء المركزي إن نسبة البطالة بلغت بين الشريحة السكانية من عمر ١٥ إلى ٦٤ عاماً، ٤٪، وبين الرجال وخدمهم من هذه الشريحة العمرية بلغت ٣٫٨٪، مقابل ٤٪ بين النساء.

ويودر جدل واسع في إسرائيل، حول حقيقة نسب البطالة على أرض الواقع، بعد الأخذ بالحسبان عدة معطيات وبشكل خاص نسبة الوظائف الجزئية، التي يعمل بها عاملون غير أرتادتهم. وكما في «المشهد الإسرائيلي»، قد استعرضنا في العدد السابق هذه القضية، إذ دل تقرير صادر عن مكتب الخبير الرئيسي في وزارة المالية، على أنه حصل تغيير في احتساب البطالة من شأنه أن يضاعف النسبة الرسمية المعلنة. فاحتساب البطالة في مكتب الإحصاء المركزي، يرتكز على أسئلة عالمية، لا تعكس بشكل حقيقي الواقع الإسرائيلي.

ومن ضمن ما جاء أنه إذا تم شمل من يسوا من البحث عن العمل خلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة قبل إجراء الاستطلاع، فإن البطالة ستقفز إلى ٨٫٨٪. كما يؤكد التقرير أن ١٠٪ من المواطنين في إسرائيل موجودون بشكل دائم في هامش احتساب البطالة، نظراً لياستهم من احتمال العثور على مكان عمل. والقسم الأكبر من هؤلاء هم من أبناء ٤٥ عاماً وحتى جيل التقاعد، الذي هو لرجال ٦٧ عاماً، وللنساء ٦٢ عاماً.

معطيات الربع الثاني ترفع تقديرات النمو الاقتصادي الإسرائيلي للعامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧

بنك إسرائيل المركزي يرفع تقديراته للنمو في العام الجاري إلى ٢٫٨٪ وفي العام المقبل إلى ٣٫١٪

٣٪، وهي النسبة الأعلى منذ النصف الثاني من العام قبل الماضي ٢٠١٤. ففي النصف الأول من العام ٢٠١٥ ارتفع النمو بنسبة ٢٫٧٪، وفي النصف الثاني بنسبة ٢٪، ما جعل إجمالي النمو في العام الماضي بنسبة ٢٫٦٪ على الأكثر.

وفي المقابل، فقد أبقي البنك المركزي الفائدة البنكية عند مستواها القائم منذ ١٩ شهراً، وهي نسبة تلامس الصفر، ٠٫١٪، ولم تسجل في إسرائيل من قبل نسبة فائدة مستقرة طوال هذه الفترة، إضافة إلى أن نسبة الفائدة هي الأدنى. وما يدفع البنك للبقاء على نسبة الفائدة هذه، هو عدم وجود تضخم، بل يسجل نسبة "سلبية"، منذ ثلاث سنوات، وكما يبدو فإن توقعات التضخم قد تبقى على حالها أيضاً في العام المقبل ٢٠١٧. وبموازاة ذلك، فإن قيمة الشيقل قد تعززت منذ عدة أشهر أمام الدولار، وهي تحت سقف ٣٫٨ شيقل للدولار. وهذا انعكاس بالأساس لوضعية الدولار في الأسواق العالمية. كما أن البنك المركزي يراقب نسب الفائدة المتدنية في الدول المتطورة وفي الولايات المتحدة الأميركية، ما يدفعه إلى إبقاء الفائدة على حالها، أيضاً لأشهر عديدة أخرى، ما لم تطرأ مفاجأة غير منظرية حالياً.

تموز الماضي إلى ٢٫٤٪، وكانت توقعات النمو في نهاية العام ٢٠١٤ عن العام الجاري قد تحدثت عن ارتفاع النمو بنسبة ٢٫٧٪، إلا أن استمرار التراجعات في قطاعات اقتصادية مختلفة، وبشكل خاص تراجع صادرات البضائع بنسبة كبيرة، قادت إلى تخفيض تقديرات النمو. كما رفع البنك تقديراته للعام المقبل ٢٠١٧، إذ بات يتحدث عن نمو بنسبة ٣٫١٪، بدلا من توقعات أشارت إلى نسبة ٢٫٩٪. ومن شأن رفع تقديرات النمو أن يعكس على أبحاث الموازنة العامة للعامين المقبلين ٢٠١٧ و ٢٠١٨، التي سينشغل بها الكنيست، ابتداء من الشهر المقبل، وحتى نهاية العام الجاري، لدى التصويت عليها نهائياً.

ويقول البنك إنه قرر رفع تقديراته للنمو في العام الجاري، بعد أن ظهرت معطيات مفاجئة عن الربع الثاني من العام الجاري، إذ سجل النمو ارتفاعاً بنسبة ٤٪، وهذا انعكاس لارتفاع في قدة قطاعات اقتصادية، ولكن بشكل خاص ازدياد الاستهلاك الفردي، بمعدل نسبة سنوية ١٠٪، وهي النسبة الأعلى منذ أكثر من عامين.

وكما ذكر، فقد سجل الربع الثاني من العام الجاري ارتفاعاً للنمو بنسبة ٤٪، ما قاد إلى ارتفاع النمو في النصف الأول من العام الجاري بنسبة

أقدم بنك إسرائيل المركزي في الأسبوع الماضي على رفع تقديراته للنمو الاقتصادي في العام الجاري، إلى ٢٫٨٪، وفي العام المقبل إلى ٣٫١٪. بعد ثلاث تقارير فضلية متتالية، خفّض فيها البنك تقديراته للنمو الاقتصادي، على ضوء سلسلة من المعطيات التي تشير إلى تباطؤ واضح في الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن معطيات الربع الثاني من العام الجاري، بتسجيلها نمواً بنسبة ٤٪، دفعت البنك لقلب تقديراته. وفي ذات الوقت، أبقي الفائدة البنكية التي تلامس الصفر على حالها، للشهر الـ ١٩ على التوالي.

وكان بنك إسرائيل قد أقدم على تخفيض تقديراته للنمو الاقتصادي، منذ الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٥، وفي الربعين الأولين من هذا العام، لتصل عند أدنى تقدير في مطلع شهر تموز الماضي بنسبة ٢٫٤٪، وهي نسبة أقرب إلى الركود الاقتصادي، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة التكاثر السكاني تلامس نسبة ٢٪.

ويقول البنك المركزي إنه يتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي في العام الجاري إلى نسبة ٢٫٨٪، وهي ذات التوقعات التي كانت قائمة مع انتهاء الربع الأول، في شهر نيسان الماضي، في حين هبطت التوقعات في شهر

موجز اقتصادي

تراجع آخر للبطالة: ٤٦٪ في آب

سجلت نسبة البطالة في شهر آب الماضي تراجعاً إضافياً، وياتي ٤٦٪، بعد أن كانت بنسبة ٤٧٪ في الشهر الذي سبق. وحسب التقارير الإسرائيلية، فإن هذه نسبة البطالة الأدنى في تاريخ إسرائيل، وتعد من أدنى النسب بين الدول المتطورة. ويقول تقرير مكتب الإحصاء المركزي إن نسبة البطالة بلغت بين الشريحة السكانية من عمر ١٥ إلى ٦٤ عاماً، ٤٪، وبين الرجال وخدمهم من هذه الشريحة العمرية بلغت ٣٫٨٪، مقابل ٤٪ بين النساء.

ويودر جدل واسع في إسرائيل، حول حقيقة نسب البطالة على أرض الواقع، بعد الأخذ بالحسبان عدة معطيات وبشكل خاص نسبة الوظائف الجزئية، التي يعمل بها عاملون غير أرتادتهم. وكما في «المشهد الإسرائيلي»، قد استعرضنا في العدد السابق هذه القضية، إذ دل تقرير صادر عن مكتب الخبير الرئيسي في وزارة المالية، على أنه حصل تغيير في احتساب البطالة من شأنه أن يضاعف النسبة الرسمية المعلنة. فاحتساب البطالة في مكتب الإحصاء المركزي، يرتكز على أسئلة عالمية، لا تعكس بشكل حقيقي الواقع الإسرائيلي.

ومن ضمن ما جاء أنه إذا تم شمل من يسوا من البحث عن العمل خلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة قبل إجراء الاستطلاع، فإن البطالة ستقفز إلى ٨٫٨٪. كما يؤكد التقرير أن ١٠٪ من المواطنين في إسرائيل موجودون بشكل دائم في هامش احتساب البطالة، نظراً لياستهم من احتمال العثور على مكان عمل. والقسم الأكبر من هؤلاء هم من أبناء ٤٥ عاماً وحتى جيل التقاعد، الذي هو لرجال ٦٧ عاماً، وللنساء ٦٢ عاماً.

بنك ديسكونت يعزز فصل ٥٠٠ موظف

أعلن بنك ديسكونت، الثالث إسرائيلياً من حيث حجمه، عزمه فصل أو إغلاق ٥٠٠ وظيفة، من أصل حوالي ٩ آلاف وظائف قائمة الآن، خلال العامين المقبلين، ويأتي هذا في إطار مخطط سيضم كل البنوك الإسرائيلية ويقضي بإغلاق ٧٥٠ وظيفة خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وقال البنك في تقرير له صدر في الأسبوع الماضي، إنه إلى جانب إغلاق وظائف لعاملين بلغوا سن التقاعد، فإنه سيرعرض على موظفين من عمر ٥٠ وحتى ٦٤ عاماً، أن يخرجوا إلى تقاعد مبكر، مقابل تعويضات مضخمة، تصل نسبها إلى ٢٥٪ من تعويضاتهم الحقيقية.

وقال البنك إنه حتى العام ٢٠٢١، سيكون قد أغلق ألف وظيفة، من ضمنها الوظائف الـ ٥٠٠ التي ستغلق خلال عامين. ويتوقع البنك أن ينجح في إغلاق ٣٠٠ وظيفة مع نهاية العام الجاري ٢٠١٦، على أن يغلق ٢٠٠ وظيفة أخرى، خلال أقل من عامين.

وقد بينت سلسلة تقارير صدرت في الأشهر القليلة الماضية، أن البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى، تعزز إغلاق ٧٥٠ وظيفة خلال السنوات الثلاث القريبة، بعد أن كان عدد العاملين فيها قد تقلص بين العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٥ بما يزيد عن ٢٨٠٠ موظف، وهذا كله يعود إلى حوسبة خدمات الزبائن، إضافة إلى نقل الكثير من المعاملات عبر مواقع الانترنت، للبنوك المختلفة.

ويشهد قطاع البنوك الإسرائيلي في السنوات الأخيرة عمليات تطوير للخدمات عبر الحاسوب، ويزداد تنوع الخدمات من حين إلى آخر.

ويعمل حالياً في البنوك الخمسة الكبرى حوالي ٤٤ ألف موظف، بدلا من ٤٧ ألف موظف تقريبا في العام ٢٠١٣.

وأكبر بنك من حيث التشغيل هو بنك ليثومي، الذي لديه ١٢ ألف وظيفة، أقل بحوالي ٥٠٠ وظيفة مما كان في العام ٢٠١٣. ثم بنك هبوعليم وهو أكبر البنوك الإسرائيلية ويعمل فيه ١١ ألف موظف، أقل بـ ١٣١٠ موظفين مما كان في ٢٠١٣. ثم بنك ديسكونت، ثالث البنوك الإسرائيلية، ويعمل فيه ٩ آلاف موظف، أقل بألف موظف مما كان قبل ثلاث سنوات. ثم بنك مزارعي طفحوت الذي يعمل فيه ٦ آلاف موظف، بزيادة ٢٤٠ موظفاً منذ ٢٠١٣. والبنك الأخير هيبينليثومي لديه ٤ آلاف موظف، أقل بـ ٣٦٠ موظفاً عما كان في ٢٠١٣.

وحسب ما هو مخطط، فإن غالبية الوظائف سيتم إغلاقها، فور خروج شاعريلها حالياً إلى التقاعد، إضافة إلى دفع محفزات لموظفين آخرين، للاستقالة أو الخروج للتقاعد المبكر.

عطلة الولادة تكشف عن فجوات الاجتماعية

انطلقت مؤخرا موجة ضغط جديدة تضم عشرات آلاف العاملات والعاملين، مطالبة بزيادة عطلة الولادة الممنوحة للنساء، والتي هي حالياً ١٤ أسبوعاً.

وتشير أبحاث إلى أن العائلات ذات القدرات المالية، وخاصة ذوي الرواتب العالية، تسمح لهم ظروفهم بتحديد عطلة الولادة حتى ستة أشهر، بمعنى زيادة ثلاثة أشهر أخرى ليست مدفوعة الأجر، في حين أن العائلات ذات المداخيل المتدنية، تضطر المرأة للعودة إلى عملها بعد انتهاء العطلة القانونية.

وتحظى النساء العاملات، لدى الولادة، براتب يعادل الراتب الذي كانت تتقاضاه خاضعاً للضرائب، من مؤسسة الضمان الاجتماعي، وتعد إسرائيل من الدول التي فيها عطلة الولادة من الأدنى بين الدول المتطورة، وهي ١٤ أسبوعاً، وكانت قبل ثلاث سنوات ١٢ أسبوعاً. وحينما تم رفع العطلة إلى ١٤ أسبوعاً، جرى الحديث عن أن مساعي النواب ستواصل لرفع العطلة إلى ١٦ أسبوعاً، إلا أن هذا توقف.

ويظهر من التقارير الدولية أن عطلة الولادة الأكبر في كرواتيا- ٣٠ أسبوعاً، وتليها بولندا- ٢٦ أسبوعاً، واستونيا- ٢٠ أسبوعاً، وتشيلي- ١٨ أسبوعاً، ولوكسمبورغ وإسبانيا وهولندا- ١٦ أسبوعاً. وحسب تقارير صحافية، فإن أكثر من ٢٤٠ ألف شخص انضموا إلى حملة على شبكة الفيسبوك، تطالب وزير المالية موشيه كلون، بالعمل على رفع عطلة الولادة إلى ١٦ أسبوعاً. وقد تتصاعد هذه الحملة في الأسابيع المقبلة، في الوقت الذي ينشغل فيه الكنيست في أقرار الموازنة العامة، للعامين المقبلين ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

لجنة خاصة في وزارة المالية توصي برفع سن التقاعد للنساء إلى ٦٤ عاماً!

هدف رفع سن التقاعد التوفير على خزينة مؤسسة الضمان أمام ارتفاع معدل الأعمار

منخرطون في سوق العمل. وكانت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيث فلوغ قد دعت مرارا إلى رفع جيل التقاعد في إسرائيل، وقالت إن هذا إجراء ضروري تحتمه الظروف القائمة، والسيناريوهات المتوقعة. وقالت فلوغ إن رفع جيل التقاعد بالإمكان أن يكون تدريجياً، وبموازاة ذلك يجب ضمان أماكن عمل ملائمة للمتقدمين في السن، إلى حين يكون الشخص مستحقاً لمخصصات الشيخوخة، ولراتب التقاعد.

كما دعا المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) شلومو مور يوسيف، في وقت سابق، إلى رفع جيل التقاعد، وجعله ٧٠ عاماً للرجال والنساء، مدعياً أنه على ضوء ارتفاع معدل الأعمال فإن مؤسسته ستكون عاجزة عن دفع مخصصات الشيخوخة. وبحسب تقديرات إسرائيلية، فإن رفع سن التقاعد لدى النساء من شأنه أن يوفر على خزينة مؤسسة الضمان الاجتماعي ما بين ١٩٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، بسبب تأجيل دفع مخصصات الشيخوخة، إلا أن هذا الأمر سيساهم في تعميق الفقر لدى عشرات آلاف العائلات، التي كانت النساء فيها محرومات من فرص العمل، بفعل السياسة الإسرائيلية، وبشكل خاص لدى جمهور النساء العربيات. وحتى الآن ليس واضحاً مصير هذه التوصية، لدى عرضها على الكنيست للتصويت في الأشهر المقبلة، إذ أن رئيس اللجنة المالية موشيه غفني من كتلة يهودوت هتورا، المشاركة في الائتلاف الحاكم، قد أعلن معارضته للقرار، في حين أن نائبات في الكنيست يطالبن بزيادة الإجراءات التي من شأنها أن تحمي النساء من السقوط في دائرة الفقر في جيل متقدم، في الفترة التي تستيق استحقاقتهم لمخصصات الشيخوخة.

وكان نبأ أولي قد تحدثت عن رفع سن التقاعد إلى ٦٥ عاماً، يتم بشكل تدريجي على مدى ١٢ عاماً، إلا أنه تلا هذا بيان نهائي من اللجنة ذاتها، تعلن أنها قررت التوصية برفع السن إلى ٦٤ عاماً، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً ابتداء من العام ٢٠١٧، وعلى مدى عدة سنوات.

وحسب ما نشر، فإن اللجنة توصي الحكومة بسلسلة من الاجراءات من أجل التقليل من أضرار محتملة على جمهور العاملات، ومن بين التوصيات، أن تكون مخصصات البطالة للمرأة فوق سن ٦٠ عاماً، ٢٥٠ يوماً، ما يعني ١٠ أشهر، بدلا من ١٧٥ يوماً اليوم، وتمويل برامج تأهيل للنساء في جيل متقدم.

وتقول إسرائيل إن جيل تقاعد النساء لديها هو من بين أقل الدول، على الرغم من أن معدل الأعمار فيها هو من الأعلى في العالم، أكثر من ٨٤ عاماً لدى النساء، وحتى ٨٢ عاماً بين الرجال.

ويتبين من جدول نشرته وسائل إعلام، أن سن تقاعد النساء في النرويج هو مثل الرجال ٦٧ عاماً، وفي الولايات المتحدة الأميركية ٦٦ عاماً، وفي اليابان وألمانيا ٦٥ عاماً، بينما المعدل في الدول المتطورة ٦٣ عاماً، ثم إسرائيل ٦٢ عاماً، في حين أن جيل التقاعد في تركيا ٥٨ عاماً.

والهدف من رفع سن التقاعد هو إبعاد المتقاعدين عن مخصصات الشيخوخة التي يحصل عليها المسنون من مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية. عدا رواتب التقاعد، لأن فرص العمل في هذا الجيل المتقدم شبه معدومة، وفق سلسلة من التقارير التي تؤكد أن العاطلين عن العمل بعد عمر ٤٠ عاماً، يبدؤون في مواجهة صعوبة في الانخراط في سوق العمل، وهذه الظاهرة تستفحل أكثر من ٤٥ عاماً، وأكثر من ذلك بعد ٥٠ عاماً، وقالت تقارير إن ١٣٪ فقط هم من فوق عمر ٦٠ عاماً في إسرائيل

أعلنت لجنة فحص خاصة أقامها قبل عدة أشهر وزير المالية الإسرائيلي، موشيه كلون، الأسبوع الماضي، قرارها النهائي بتقديم توصية إلى الحكومة، لرفع سن التقاعد لدى النساء إلى سن ٦٤ عاماً، بدلا من ٦٢ عاماً اليوم، و٦٠ عاماً قبل ١٣ عاماً. غير أن رفع جيل التقاعد سيتم بشكل تدريجي على مدى عدة سنوات، ليضمن مستقبلا توفير مخصصات شيخوخة في خزينة الضمان الاجتماعي بما يقارب ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

وكان كلون قد بدر في مطلع شهر آذار الماضي، إلى تشكيل لجنة فحص خاصة، بشأن سن التقاعد لدى النساء، إذ أن جيل التقاعد لدى الرجال حالياً ٦٧ عاماً، وتحاول الحكومات المتعاقبة في السنوات الأخيرة، رفع جيل التقاعد بالأساس للنساء، من عمر ٦٢ عاماً إلى ٦٤ عاماً، رغم أنه قبل أكثر من ١٣ عاماً، كان جيل التقاعد للنساء ٦٠ عاماً، كما كانت هناك مطالبات برفع جيل التقاعد للرجال من ٦٧ عاماً إلى ٧٠ عاماً، بعد أن كان قبل ١٣ عاماً ٦٥ عاماً.

وتعزو الحكومات هذا المطب إلى الارتفاع المتواصل في معدلات الحياة، إذ بلغت في السنوات الأخيرة حوالي ٨٤ عاماً للنساء وما بين ٨١ إلى ٨٢ عاماً للرجال، ما يعني إطالة المدة التي يتقاضى فيها المسنون مخصصات شيخوخة من مؤسسة الضمان الاجتماعي، وأيضا رواتب تقاعد من صناديق التقاعد.

وكان من المخطط أن يتم رفع جيل التقاعد لدى النساء إلى ٦٤ عاماً ابتداء من العام ٢٠١٤، إلا أنه خلال العام ٢٠١٣، نجح أعضاء كنيست من كتل مختلفة، بما فيها من الائتلاف الحاكم، في تأجيل القرار إلى العام الجاري ٢٠١٦. غير أن الحكومة لم تقدم أي مبادرة جديدة في هذا المجال، وتركت الأمر إلى لجنة خاصة أقامها كلون، وانتهت عملها في الأسبوع الماضي.

تغطية خاصة: الاستيطان داخل "الخط الأخضر"

بؤرة استيطانية في قلب أحد الأحياء العربية بغية «تهويد مدينة يافا»:

«لن يتحقق احتلال جبل الهيكل وطرده الأوقاف الإسلامية ونسف مسجد عمر وبناء الهيكل بدون تعزيز الروح اليهودية في تل أبيب ويافا وغيرها!»

* إسكان عشرات المستوطنين في مبنى عربي قديم في قلب مدينة يافا، يتجولون في «حي تلة العرقنتجي»

وهم يحملون الأسلحة ويتحرشون بالمواطنين العرب: «لا يمكن أن نكون جيراناً لكم... لا شيء اسمه شعب فلسطيني»!



أعداد المستوطنين تزداد في حي «العرقنتجي».

يؤدي إلى هذه الزيجات. تنشأ صداقات وفي النهاية، هنالك فتيات يهوديات يتزوجن من عرب، ولهذا، واجب علينا تعزيز الهوية اليهودية».

«شارع الشهداء في الخليل»!

يرى سكان حي تلة العرقنتجي خاصة، وأهالي يافا عامة، أن الحديث هنا يجري عن «بؤرة استيطانية خطيرة ترمي إلى نفس أسس الحياة المشتركة وتمزيق النسيج الاجتماعي الذي يميز السكان العرب واليهود معاً، وقالت البروفيسور رينا ططام، التي تسكن في الحي: «إن هذا الشارع سيصبح مثل شارع الشهداء في الخليل، يبدأ الأمر بالاستيلاء على بناية واحدة، ثم ادخال الأثاث والمفروشات في ساعات الليل وكأنها عملية عسكرية، وما هم إلا يتجولون جماعات في شوارع الحي والأحياء الأخرى وهم يحملون أسلحتهم ولن يطول الوقت حتى يغلقوا لنا الشارع ويصبح المرور فيه مسموحاً لهم هم فقط!»

وتقول صابرين سواعد، من سكان الحي: «نسكن هنا معاً، العرب واليهود، منذ عشرات السنين، الآن جاء هؤلاء لكي يهدموا كل شيء، إنهم يتحرشون بنا ويقولون لنا: نحن يهود وأنتم عرب، لا يمكن أن نكون جيراناً لكم، ليس هنالك شيء اسمه شعب فلسطيني!»

ويقول مواطن آخر، يدعى سامي: «ولدت هنا قبل ٦٠ عاماً، لا أعرف ماذا سيحصل لاحقاً، لأنهم يستثمرون أموالاً طائلة هنا، يشتركون كل شيء والناس بحاجة إلى المال، ربما يشتركون بيتي أنا أيضاً في نهاية المطاف، يتجولون هنا وهم يحملون السلاح وكان المكان كله لهم، لكن لن يتوقفوا، كما يبدو، حتى يطردها جميع العرب من هنا، كما يحدث في حي العجمي وفي يافا كلها منذ سنوات عديدة!»

يافا هي جزء من «منظمة مركبة من المبادرات والمشاريع التي تجري تحت رعاية الدولة (الحكومة ووزاراتها وأدائها المختلفة وبلدية تل أبيب - يافا) وبتأييد مباشر منها تسعى إلى تحقيق هدف مركزي هو: تعزيز الهوية اليهودية» في يافا!

وينقل التقرير عن مالي قوله، في حديث مسجل، إن «فكرة الانتقال إلى يافا جاءت من يسرئيل زعيرا» (مدير شركة للبناء ومقرّب من حزب «كوكها»، الذي يشكل أحد مركبات «البيت اليهودي» وقائمته في الكنيسيت)، وذلك لأن «المدينة خالية من المضمون اليهودي» وأضاف: «هنالك مشكلة روحانية متفاقمة ومهمتنا نحن هي إعادة إحياء التوراة والصلوات... إنه جزء من نشاط شامل يبتغي إعادة الروح اليهودية لمدن المركز، في وسط إسرائيل».

ويكشف التقرير أن «أحد البنود المركزية في الروح اليهودية التي يتحدث عنها الحاخام مالي يتعلق بمسألة العلاقات مع السكان العرب. فبعد المعارضة المبدئية للتعليم المشترك، بين طلاب يهود وعرب، يقول إن أحد الأهداف الحقيقية لمدارس البنات (التي أقامتها «الجمعية» في يافا) هو أن تمجيد مركز جذب لبنات يافا اليهوديات من المدارس المختلفة!»

ويشير التقرير إلى أن هذه الجمعيات لا تحاول إخفاء مرجعياتها وأهدافها، بل تجاهر بها في كل وسيلة متاحة، وهو ما يؤكد كلام الحاخام إلياهو مالي خلال الدروس الدينية التي يتلوها على تلاميذه من المستوطنين الشباب، إذ يقول في أحد دروسه المسجلة بالصوت والصورة: «لا مشكلة لديك في احتلال جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف)، طرد الأوقاف الإسلامية، نسف مسجد عمر والشروع في بناء الهيكل، ليس صحيحاً... لكن، ثمة من يسكن في شمال تل أبيب سيأتي ليقول لك: هه خننت...؟ سيقول إنك تخاطر بالمشروع الصهيوني برفته بسولوك هذا، إنه يعتقد بأنك الأكثر خطراً... هل ترون كيف ينظرون إليكم؟ لكن عليكم أن تعلموا أن بناء الوعي القومي هو عملية تدريجية وبطيئة حتى ينضج وضع يكون فيه الشعب كله وراءكم، وهذا لن يتحقق بدون الوصول إلى تل أبيب ويافا، لا خلاص من هذا!»

ويؤكد مراسل صحيفة «هآرتس» أور كشتي، في التقرير الذي أعده ونشرته الصحيفة (الجمعة ١٦/٣) تحت عنوان «لوقف الاختلاط: اتساع الجهود لتحويل يافا، أن «ترنيمة موسى» في لأول مرة داخل الخط الأخضر، وهم مسحونون بالطاقة نفسها التي يفرغونها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية «وبروح قتالية»، وتبين أن هناك خلافات بين «المستوطنين الجدد»، وقالت الصحيفة إنه ليس جميعهم ينظرون بعين الرضى إلى مظاهرات الطواف الاستفزازية في الأحياء العربية، كذلك فإن نقل «النواة التوراتية»، في الرملة إلى حي عربي في المدينة يثير خلافات كبيرة، ووصلت الخلافات حداً أعلن فيه قسم من عائلات «المستوطنين الجدد» عن نيته المغادرة والرحيل للسكن في مكان آخر.

واعترفت شابة من «المستوطنين الجدد»، بأنه «يوجد نقاش كبير، ونحن وعائلات أخرى نعارض نقل النواة التوراتية إلى الحي العربي، لقد جئنا لدعم الوجود اليهودي وليس لنجلس على وريد العرب، والمسيرة التي جرت في الحي كان هدفها الاستفزاز للعرب» برأيي، إنهم يتحدثون، ويسيرونها هناك برأس مرفوعة، ويحضرون أصدقاء، وعندما بعد أن يتعرضوا لرشق بالحجارة والمشادات، يريدون أن نأتي وندهعهم للقيام بواجب».

وقالت مستوطنة أخرى إن «أشخاصاً من بيت إيل وألون موريه اشتروا بيوتا في الحي، هؤلاء نواة أيديولوجية متشددة، نحن جئنا إلى الرملة من أجل دعم اليهود، لكن هم جاؤوا على ما يبدو إلى الأحياء العربية ليظهروا أن كل أرض إسرائيل لنا، وأننا موجودون في كل مكان»، وأكدت المستوطنة «سوف يدفعون الثمن، فسكان الحي [العرب] لا يتعرضون للسكان اليهود القدامى وإنما للذين وصلوا حديثاً فقط، وهم [العرب] يعرفون الفرق» بين القدامى والمستوطنين.

وأقام «المستوطنون الجدد»، بؤرمه المسماة بـ «الأنوية التوراتية» في ٨٠ مدينة وبلدة في إسرائيل، بينها البؤرة الاستيطانية في «المدن المختلطة».

وبدا هذا المشروع الاستيطاني منذ عشرات السنين لكنه اتسع بشكل كبير في أعقاب تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة وتعليق البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، بحسب «يديعوت أحرونوت»، ووفقاً للموقع الإلكتروني لمشروع «الأنوية التوراتية»، فإن العضو يتطوع ٢٥ ساعة في الشهر في أعمال لصالح «النواة»، وبين أهدافهم تحسين التعليم، والبؤرة الاستيطانية في اللد، وهي من أكبر البؤر، تشغل شبكة مؤسسات تعليمية ومشاريع تربية، ويستغل أعضاء هذه «الأنوية» الضائقة الاقتصادية لدى قسم من السكان ويوزعون عليهم مواد غذائية في الأعياد.

في السرية والكتمان» وهو (الاعتماد على مصادر تمويلية مسجلة في «ملجى ضريبية») «تهج معتمد ومعروف بين منظمات إسرائيلية تنشط، أساساً، في شراء واستلام ممتلكات فلسطينية»، كما يؤكد التقرير.

ويوضح معذ التقرير أن «العلاقة العائلية (بين الحاخامين الشقيقين المذكورين) لم تكن ليثير أي اهتمام، لولا ما تكشفه القراءة المتمتعة في تقرير البيشيفاه في يافا للعام ٢٠١٤ عن شبكة العلاقات المركبة والمتشعبة بين أعضاء هذه الجمعية في يافا وجمعيات أخرى، بعضهم أعضاء فيها أيضاً، تسير في ثلاثة مسارات أساسية متماز، جميعها، بمميزات يمينية قومية متطرفة وتنتهج طرق عمل متشابهة».

أما المسارات الثلاثة المقصودة فتشمل: ١. مجموعة من «الجمعيات» الاستيطانية القائمة والناشطة في «بيت إيل» (المستوطنة الإسرائيلية شمال شرق البيرة، المقامة على أراضي البيرة ورام الله)، حيث كان الحاخام إلياهو مالي يقيم سابقاً (يقيم اليوم في يافا)؛

٢. مجموعة من «الجمعيات» الاستيطانية المرتبطة بـ «القناة ٧» الاستيطانية وشركتين تعملان في مجال الإعلام والاتصالات بين المستوطنين؛

٣. «جمعيات» استيطانية تنشط في مجال «التثقيف ونشر القيم اليهودية والمسيحية» وتسعى إلى «تطوير مؤسسات توراتية قومية، قائمة وجديدة»، أحد أبرز قادتها هو عضو الكنيسيت بتسلييل سموريتش (من حزب «البيت اليهودي»).

تهويد يافا شرط لاحتلال الحرم القدسي وبناء الهيكل!

بناء على هذا، يتضح جلياً أن «بيشيفات ترنيمة موسى» في يافا هي جزء عملي لا يتجزأ من منظمة «جمعيات» استيطانية يتركز نشاطها في الاستيلاء على ممتلكات فلسطينية، في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل، وتوطيئها للمستوطنين اليهود، إلى جانب نشر وتكريس الثقافة الدينية اليمينية الاستيطانية «وهي سياسة مغلقة لنشاط هذه الجمعيات في مدينة يافا، بغية استبدال السكان وتوطيئ اليهود في مناطق وأحياء عربية»، كما يؤكد تقرير موقع «المكان الأكثر سخونة في جهنم» ويشير التقرير إلى أن هذه الجمعيات لا تحاول إخفاء مرجعياتها وأهدافها، بل تجاهر بها في كل وسيلة متاحة، وهو ما يؤكد كلام الحاخام إلياهو مالي خلال الدروس الدينية التي يتلوها على تلاميذه من المستوطنين الشباب، إذ يقول في أحد دروسه المسجلة بالصوت والصورة: «لا مشكلة لديك في احتلال جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف)، طرد الأوقاف الإسلامية، نسف مسجد عمر والشروع في بناء الهيكل، ليس صحيحاً... لكن، ثمة من يسكن في شمال تل أبيب سيأتي ليقول لك: هه خننت...؟ سيقول إنك تخاطر بالمشروع الصهيوني برفته بسولوك هذا، إنه يعتقد بأنك الأكثر خطراً... هل ترون كيف ينظرون إليكم؟ لكن عليكم أن تعلموا أن بناء الوعي القومي هو عملية تدريجية وبطيئة حتى ينضج وضع يكون فيه الشعب كله وراءكم، وهذا لن يتحقق بدون الوصول إلى تل أبيب ويافا، لا خلاص من هذا!»

ويؤكد مراسل صحيفة «هآرتس» أور كشتي، في التقرير الذي أعده ونشرته الصحيفة (الجمعة ١٦/٣) تحت عنوان «لوقف الاختلاط: اتساع الجهود لتحويل يافا، أن «ترنيمة موسى» في

وأهدافها ونشاطاتها، في مدينة يافا، كاستمرار مباشر لنشاطاتها وأهدافها في الضفة الغربية المحتلة عموماً، وفي مدينة القدس العربية المحتلة خصوصاً.

ففي تقرير لمراسله يوثيل هرتسبيرغ، تحت عنوان «جمعية تهويد يافا»، حاول موقع «المكان الأكثر سخونة في جهنم» الإجابة عن سؤال مركزي هو: «كيف جاء إلى السكن في قلب مدينة يافا العربية - اليهودية أكثر من ١٠٠ شخص من تلامذة المدرسة الدينية (بيشيفاه) المسماة «ترنيمة موسى» (شيرات موشي)، التي تحصل على ملايين الشواكل من جمعيات مختلفة تنشط في مجال تهويد مدينة القدس الشرقية (العربية)؟»

وفي معرض الإجابة عن هذا السؤال، يتبين أن هذه «البيشيفاه» المسماة «ترنيمة موسى» أقامها حاخام يدعى إلياهو مالي في العام ٢٠٠٨ في شارع «تولوز» في حي العجمي العربي في مدينة يافا وتضم نحو ١٠٠ شاب يهودي متدين، بعضهم جنود نظاميون في الجيش الإسرائيلي. ويتضح من وثائق حصل عليها المراسل المذكور أن هذه «البيشيفاه» تابعة لجمعية مسجلة تدعى «يافا أجراس بنت صهيون».

ويكشف التقرير أن هذه الجمعية حصلت على مخصصات مالية حكومية بلغت نحو ١٧ مليون شيقل، من بينها ٨٠ ألف شيقل من «دائرة الاستيطان» في وزارة الزراعة (التي يتولاها الوزير أورئغيل من حزب «البيت اليهودي») ونحو ٥٥ ألف شيقل من وزارة التربية والتعليم (التي يتولاها نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي»)، كما حصلت على مخصصات مالية من بلدية تل أبيب - يافا بنحو ٤٤ ألف شيقل، إضافة إلى تبرعات مختلفة بلغت ٢٣ مليون شيقل، منها ١٦ مليون شيقل «من متبرعين مجهولي الهوية» ووصل إجمالي ميزانية هذه «الجمعية» في العام المنصرم إلى نحو ٤٤ مليون شيقل!

ويقف على رأس هذه «البيشيفاه»، كما ورد، الحاخام إلياهو مالي الذي درّس لسنوات طويلة في «يشيفات عطيرت كوهنيم» المتطرفة المعروفة في مدينة القدس، والتي أقيمت في العام ١٩٨٢ كجزء من نشاط «جمعية عطيرت كوهنيم» التي وضعت لنفسها هدفاً مركزياً هو: توطيئ اليهود في «الحي الإسلامي» في مدينة القدس العربية، وفي إطار هذا الهدف، أقيمت بمبادرة من هذه «الجمعية» أحياء يهودية استيطانية في جبل الزيتون، أبو ديس، الشيخ جراح وغيرها.

والحاخام إلياهو مالي هذا هو شقيق الحاخام يهودا مالي، أحد رؤساء وقادة «جمعية العاد» (العاد، بالعبرية) هي اختصار لـ «إلى مدينة داود» الصهيونية الدينية الاستيطانية، التي وضعت لنفسها هدفاً مركزياً هو: توطيئ اليهود مكان المواطنين الفلسطينيين في أحياء القدس العربية المحتلة، وفي إطار مسعاه هذا، نجحت هذه «الجمعية» في الاستيلاء على بنايات وبيوت فلسطينية عديدة في قرى وأحياء سلوان، رأس العامود، الطور والثوري (أبو طور)، كما أقامت «جمعية» أخرى تدعى «كبرن شليم يروشلايم» (وهي جمعية فرعية تابعة لجمعية «العاد») نحو ٨٠ شقة سكنية في حي رأس العامود في القدس العربية المحتلة.

وأفاد التقرير بأن ميزانية جمعية «العاد» تبلغ نحو ٥٦ مليون شيقل في السنة، أكثر من ٦٠٪ منها هو من «تبرعات أجسام أو شركات مختلفة مسجلة في دول تُعتبر «ملجى ضريبية»، مثل جزر البهاما وغيرها، مما يتيح إيجاً أسماء وتفاصيل أصحابها

شهدت حملة الاحتجاج التي ينظمها المواطنون العرب في مدينة يافا ضد مخطط تهويد أحد الأحياء العربية العريقة في المدينة تصعيداً آخر، إذ نظم الأهالي وقفة احتجاجية حاشدة أخرى في نهاية الأسبوع الأخير شارك فيها عشرات المواطنين إلى جانب عدد من أعضاء الكنيسيت العرب من القائمة المشتركة» ومن حركة «ميرتس»، إضافة إلى أعضاء بلدية تل أبيب - يافا من قائمتي «البيرة» و«مدينتنا جميعاً».

وأكد المشاركون في الوقفة الاحتجاجية التي نظمت في شارع «تسيونا تجارة» في حي تلة العرقنتجي تصميمهم على مواصلة النضال، الجماهيري والسياسي والقضائي، ضد السلطات التي وتوطيئ بعدد من المستوطنين اليهود المتدينين في قلب الحي العربي العريق، معتبرين ذلك مشروعاً تهويدياً يجتاح الجيش الإسرائيلي. ويتضح من وثائق حصل عليها المراسل واليهود، منذ عشرات السنين بأمان وسلام، وأكد المحتجون أن الخطوات الاحتجاجية سوف تتواصل وتتصاعد طالما لم تخرج هذه «الجمعية» الدينية المتطرفة من الحي وطالما لم يخرج المستوطنون، الذين حوّلوا البناية إلى وكر لانتمار الصهيونية المتطرفة.

وكانت لجنة في تلة العرقنتجي قد نظمت، حتى الآن، سلسلة من الخطوات الاحتجاجية التضاللية بمشاركة القوى السياسية الوطنية في مدينة يافا، شملت إقامة خيمة اعتصام في الحي ووقفات احتجاجية أسبوعية يجري من خلالها شرح مناظر مشروع هذه «الجمعية» التوراتية والمطالبة بإخراجها، ومستوطنها، من الحي، بعد أن قامت بالاستيلاء على منزل كبير في الحي وأسكنت فيه ما يزيد عن ١٠٠ مستوطن يجولون ويصلون وهم مسلحون في قلب الأحياء العربية، وهو ما يثير القلق لدى سكان الحي، العرب واليهود، إضافة إلى مخاوف المواطنين العرب الشديدة من هذا المشروع التهويدي الذي لا يقتصر على حي تلة العرقنتجي، بل يستهدف الأحياء العربية العريقة الأخرى في مدينة يافا، كما يستدل من تصريحات ونشاطات هذه «الجمعية» الاستيطانية. وتشير المعلومات إلى أن المبنى في شارع «تسيونا تجار» (رقم ١٥) هو بيت عربي كبير شُيد في العام ١٩٣٥ يعود، أصلاً، إلى عائلة الجلال العربية الياقافية التي هُزجت إبان نكبة الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨ فانقلقت ملكية البيت إلى أيدي الدولة، إلى شركة «عميدار» تحديداً، وفي العام ٢٠١٣، بيع المبنى بما يزيد عن ١٠ ملايين شيقل لسيدة يهودية من مواطني الأرجنتين، لا تقيم في إسرائيل تاناً، قامت بدورها بـ «إهداء» المبنى إلى هذه «الجمعية» الدينية الاستيطانية التي قامت بتربيته وإجراء إصلاحات عديدة فيه وهياته للسكن، ثم انضرت عشرات المستوطنين وأسكنتهم فيه فحوّلته إلى بؤرة استيطانية في قلب مدينة يافا العربية.

ذراع طوبى لـ «جمعيات» استيطانية في القدس المحتلة

وقد نشر موقع «المكان الأكثر سخونة في جهنم» العبري (هكموك هخي حام بجهنوم، بالعبرية) وصحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الأخير (١٦/٣)، تقريرين منفصلين موسعين حول هذا الموضوع سلطاً أضواء كاشفة هامة على تفاصيل جوهرية تتعلق بارتباطات هذه «الجمعية» الاستيطانية، مصادر تمويلها

تذكير

تفاقم ظاهرة "المستوطنين الجدد" في قلب "المدن المختلطة"!

مستوطنات الضفة ويقدمون بأنهم سيواجهون صعوبة في العثور على بيت خلف الخط الأخضر، ولذلك فإنهم يبحثون عن أقرب مكان من المحيط الذي ترعرعوا فيه.

وقال مدير عام «صندوق الجاليات» الذي يركز «الأنوية التوراتية»، شاي توفيل، «إننا لا نذكر جماعاً كهداً من التوجهات الينا. والأنوية تتسع بسرعة وهناك طوفان من الطلبات لإقامة أنوية أخرى»، وقالت الصحفية إنه يجري التخطيط حالياً لإقامة ١٦ «نواة توراتية» جديدة في مدن وبلدات إسرائيلية، وأضاف توفيل أن «هدفاً هو إقامة ٣٠٠ نواة في جميع أنحاء البلاد، وهؤلاء هم نفس الأصدقاء الذين يستوطنون (في الضفة)، لكنهم يطبقون الدعوة المشهورة «الاستيطان في القلوب».

وأشارت «يديعوت أحرونوت» إلى أن «المستوطنين الجدد» لا يقولون ذلك بصوت مرتفع، لكن إذا حدث ما يصفونه بأنه «الكارثة الكبرى»، أي إخلاء أعداد كبيرة من المستوطنين في الضفة الغربية، فإن من شأن هذه الخطوة أن تعطي دفعة قوية لمشروع «الأنوية التوراتية» والتأثير على النسيج الاجتماعي في المدن الإسرائيلية.

وإضافة إلى مخطط إقامة ٣٠٠ «نواة توراتية» فإن «المستوطنين الجدد» يخطون للاندماج في الحكم المحلي، بل إنهم يتحدثون عن رئيس بلدية يخرج من مشروعاتهم، وقال توفيل «تحويلنا إلى مجموعة قوية، ونحن نتطلع إلى ترجمة هذه القوة إلى خطوط عملية والدخول في أجهزة الحكم المحلي، ونحن لا نريد أن نبقى أولئك الذين بنتج فقط في يوم القدس وعيد الفصح، ولسنا من أتباع حباد حركة يهودية أصولية»، ولدنيا طموحات قيادية بكل تأكيد.

ووفقاً للموقع الإلكتروني لمشروع «الأنوية التوراتية»، فإن العضو يتطوع ٢٥ ساعة في الشهر في أعمال لصالح «النواة»، وبين أهدافهم تحسين التعليم، والبؤرة الاستيطانية في اللد، وهي من أكبر البؤر، تشغل شبكة مؤسسات تعليمية ومشاريع تربية، ويستغل أعضاء هذه «الأنوية» الضائقة الاقتصادية لدى قسم من السكان ويوزعون عليهم مواد غذائية في الأعياد.

مستوطنات الضفة ويقدمون بأنهم سيواجهون صعوبة في العثور على بيت خلف الخط الأخضر، ولذلك فإنهم يبحثون عن أقرب مكان من المحيط الذي ترعرعوا فيه.

وقال مدير عام «صندوق الجاليات» الذي يركز «الأنوية التوراتية»، شاي توفيل، «إننا لا نذكر جماعاً كهداً من التوجهات الينا. والأنوية تتسع بسرعة وهناك طوفان من الطلبات لإقامة أنوية أخرى»، وقالت الصحفية إنه يجري التخطيط حالياً لإقامة ١٦ «نواة توراتية» جديدة في مدن وبلدات إسرائيلية، وأضاف توفيل أن «هدفاً هو إقامة ٣٠٠ نواة في جميع أنحاء البلاد، وهؤلاء هم نفس الأصدقاء الذين يستوطنون (في الضفة)، لكنهم يطبقون الدعوة المشهورة «الاستيطان في القلوب».

وأشارت «يديعوت أحرونوت» إلى أن «المستوطنين الجدد» لا يقولون ذلك بصوت مرتفع، لكن إذا حدث ما يصفونه بأنه «الكارثة الكبرى»، أي إخلاء أعداد كبيرة من المستوطنين في الضفة الغربية، فإن من شأن هذه الخطوة أن تعطي دفعة قوية لمشروع «الأنوية التوراتية» والتأثير على النسيج الاجتماعي في المدن الإسرائيلية.

ووفقاً للموقع الإلكتروني لمشروع «الأنوية التوراتية»، فإن العضو يتطوع ٢٥ ساعة في الشهر في أعمال لصالح «النواة»، وبين أهدافهم تحسين التعليم، والبؤرة الاستيطانية في اللد، وهي من أكبر البؤر، تشغل شبكة مؤسسات تعليمية ومشاريع تربية، ويستغل أعضاء هذه «الأنوية» الضائقة الاقتصادية لدى قسم من السكان ويوزعون عليهم مواد غذائية في الأعياد.

«المدن المختلطة» وهم يفعلون ذلك بعدة أساليب، بدءاً بالطواف في الأحياء العربية، بمشاركة عشرات وأحياناً المئات من الفتية، يغنون أغاني دينية ويثيرون ضجة، وأحياناً يهتفون شعارات ضد العرب، الأمر الذي يؤدي إلى احتكاكات بين الجانبين، وسرعان ما تنطلق إلى الترشاق بالحجارة والمشادات وإطلاق عبارات عنصرية ضد العرب مثل «أخرجوا من هنا» و«أرض إسرائيل لنا»

وأكد مواطنون عرب لصحيفة «يديعوت أحرونوت» أنهم يشعرون بالاستفزاز، بل بالعداون، من سعي المستوطنين إلى شراء بيوتهم وعدم إخفاء نواياهم بطرد الأصيلين من المدن، ويوجد في البؤرة الاستيطانية في الرملة ٦٠ عائلة، وهناك ٦٠ عائلة في «النواة التوراتية» الاستيطانية في قلب العجمي في يافا، و١١٠ عائلات استوطنت في عدة أحياء في عكا بينها ذات أغلبية عربية، وفي اللد يصل عدد «المستوطنين الجدد» إلى ٣٠٠ عائلة تسكن في عدة أحياء غالبيتها أحياء ذات أغلبية عربية أو أحياء مختلطة.

تمويل حكومي

وقررت الحكومة الإسرائيلية منذ العام ٢٠١١ رصد تمويل سنوي بملايين الشواكل من وزاراتها المختلفة، وذلك بعد جهد قام به عضو الكنيسيت المستوطن أورئغيل، من كتلة «الاتحاد الوطني، اليمينية المتطرفة (وزير الزراعة الحالي). وبعد الإعلان عن القرار الحكومي، قلب أورئغيل الحقائق بقوله إن «الأنوية تساعد في تقوية الأساس اليهودي في تجمعات سكنية يهددها العرب، وإنه لمفخرة أن تأتي على ذكر الأنوية في عكا واللد والرملة وغيرها والإشارة بالبنان إلى موقف صمود أعضاء النواة في يافا الذين يواجهون حملة نزع شرعية عنصرية من جانب السكان العرب».

وعقبت «يديعوت أحرونوت» على أقوال أورئغيل: «كان الحديث يدور حول إقامة بؤر استيطانية في منطقة معادية وليس في مدن في قلب الدولة»، وأشارت الصحيفة إلى أن الكثيرين من «المستوطنين الجدد» جاؤوا من المستوطنات في عمق الضفة الغربية، وبعضهم يسكن

منذ عدة سنوات تناولنا في «المتنهد الإسرائيلي» موضوع اتساع المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، ليصل إلى المدن والبلدات داخل الخط الأخضر.

وفي هذا الإطار أشرنا إلى أن الهدف من هذا الزحف الاستيطاني هو طرد العرب مما يعرف بـ «المدن المختلطة»، يافا وعكا واللد والرملة، ومحاصرتهم في المدن والقرى العربية، وتهويد البيوت العربية.

وجاء في أحد التقارير: تتم إقامة الغالبية العظمى من البؤر الاستيطانية في المدن والبلدات اليهودية، بهدف تقوية «الروح اليهودية» داخل إسرائيل، ويطلق على هذه البؤر الاستيطانية اسم «الأنوية التوراتية»، وهي تحصل على تمويل من الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها ومن شتى البلديات ومن شركات وجمعيات استيطانية.

وجميع الذين يسكنون في هذه «الأنوية التوراتية» هم مستوطنون قدموا من معالق المتطرفين في مستوطنات الضفة الغربية، مثل «كريات أربع» و«بيت إيل» و«الون موريه» و«فيدوتيل»، وينتمون إلى التيار الديني - القومي - الصهيوني وياتوا يعرفون باسم «المستوطنين الجدد»، ويضطلع الحاخامون المتطرفون بدور أساس في إقامة هذه البؤر الاستيطانية، وخصوصاً تلك التي أقيمت في قلب الأحياء العربية في «المدن المختلطة».

فمثلاً حاخام صمد، شموتيل إلياهو، المعروف بالفتوى التي أصدرها وتحظر بيع أو تاجير البيوت للعرب، هو أحد مؤسسي البؤرة الاستيطانية في حي عربي في عكا. والحاخام المتطرف شلومو أفينير، الذي وقع على الفتوى ذاتها، كان بين الجادريين لإقامة البؤرة الاستيطانية في قلب حي العجمي العربي في يافا. والحاخام المتطرف زلمان ميلاميد، الذي وقع هو الآخر على الفتوى العنصرية، كان من المبادرين لإقامة البؤرة الاستيطانية في حي عربي في مدينة الرملة. ويسعى «المستوطنون الجدد» إلى استفزاز السكان العرب في

«**مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية لسنة ٢٠١٦**» **يبينّ للسنة الثالثة على التوالي:**

أغلبية الجمهور الإسرائيلي (٥٨٪) تعتقد بأن تحسين مكانة إسرائيل وصورتها في العالم مرهون بمدى التقدم في عملية السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني

***٤٩٪ من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجراه «معهد متفيم (مسارات) للسياسة الخارجية الإقليمية»: «**

القائد الفلسطيني الذي سيخلف محمود عباس لن يكون شريكاً أفضل لكنه لن يكون أسوأ منه أيضاً»*

تعتقد أقلية ضئيلة من بين المواطنين الإسرائيليين بأن «مكانة إسرائيل في العالم جيدة» وترى أغلبية منه أن تحسين هذه المكانة «مرهون بالتقدم في عملية السلام»؛ كما تعتقد الغالبية بأن «الشعب الإسرائيلي يطمح إلى تطبيع العلاقات مع الفلسطينيين» لكن «ليس هناك شريك فلسطيني يرغب في تحقيق سلام إقليمي مع إسرائيل» ومع ذلك، ترى غالبية المواطنين أنه «لن يكون هناك شريك أفضل من محمود عباس، كما لن يكون شريك أسوأ منه»؛ لان «الذين سيخلفون عباس سيقومون بنسف كل محاولة للتوصل إلى اتفاح مع إسرائيل» وبناء على ذلك، تعتقد غالبية المواطنين الإسرائيليين بأن «على إسرائيل تقديم مبادرة سياسية خاصة بها خلال الأشهر المقبلة» من أجل تشجيع التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

هذه من أبرز النتائج التي وردت في «مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية لسنة ٢٠١٦» الذي نشره معهد «متفيم» (مسارات)، المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، نهاية الأسبوع الأخير. و«مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية» هذا هو استطلاع يُجرّيه هذا المعهد للسنة الرابعة على التوالي بوساطة «معهد رافي سميث لاستطلاعات الرأي العام» وبالتعاون مع صندوق فريدريش إيبيرت. وقد أجرى الاستطلاع هذا العام في الفترة بين نهاية آب وبداية أيلول ٢٠١٦ وشملت العينة ٦٠٠ شخص من المواطنين الإسرائيليين البالغين (سن ١٨ عاما وما فوق)، الرجال والنساء (٥٠٪ - ٥٠٪)، اليهود (٨٣٪ من العينة، من بينهم ١٤٪ من المهاجرين الروس) والعرب (١٧٪).

يشار إلى أن ٦٢٪ من اليهود المشاركين في استطلاع الرأي عرّفوا أنفسهم بأنهم «يمينيون جدا» و«يمينيون»، و«وسط يميل نحو اليمين»، بينما قال ٣٪ من المستطلعة آراؤهم إنهم «وسط» أو «وسط يميل نحو اليسار»، فيما عرّف ٨٪ فقط من المشاركين أنفسهم بأنهم «يساريون» أو «يساريون جدا».

وتنوّع نتائج الاستطلاع على خمسة مجالات رئيسية هي: إسرائيل ضمن الأسرة الدولية؛ وضع السياسة الخارجة الإسرائيلية؛ سلم الأولويات في السياسة الخارجية وفي العلاقات الثنائية؛ الانتماء والتعاون الإقليميان؛ عملية السلام.

أ. إسرائيل ضمن الأسرة الدولية

تبين نتائج الاستطلاع أن ثمة أغلبية كبيرة من الجمهور الإسرائيلي (٧٥٪) تبدي درجة عالية من الاهتمام والمعرفة في القضايا المتصلة بالسياسات الخارجية الإسرائيلية. وترى أقلية ضئيلة فقط من المهاجرين الإسرائيلي (١٠٪) أن «مكانة إسرائيل في العالم جيدة»، بينما يعتقد نحو نصف الجمهور بأن هذه المكانة «متوسطة» (بمعدل ٥٠١ من ١٠٠) وتعكس هذه النتائج تحسّنا عما كانت عليه في العام الماضي ٢٠١٥ (٣٩٦ من ١٠٠) لكنها تبقى أقل مما كانت عليه في العام الماضي ٢٠١٤ (٥١٢ من ١٠٠).

وترفض غالبية طفيفة من الجمهور الإسرائيلي (٥١٪) مقولة إن «العالم كله ضدنا» (وهي الشكوى الإسرائيلية الدائمة، رسميا وشعبيا، حيال أية انتقادات دولية تتعرض لها السياسات الإسرائيلية الخارجية، وخصوصا حيال الشعب الفلسطيني)، بينما يوافق ٣٩٪ من المستطلعة آراؤهم على مقولة «العالم كله ضدنا» هذه. والملاحظ هنا أن الفارق بين من يرفضون هذه المقولة وبين من يخلون بها لدى الجمهور اليهودي هو فارق ضئيل وبسيط، بينما هو (الفارق) كبير بصورة ملحوظة لدى الجمهور العربي (كما تعكس ذلك نتائج الاستطلاع).

ب. حال السياسة الخارجية الإسرائيلية

عبرت غالبية المشاركين في استطلاع الراي عن عدم الرضى من أداء الحكومة الإسرائيلية في مجال السياسة الخارجية (٥٥ر٥ من ١٠٠، بينما عبر ١٠٪ فقط عن الرضى من هذا الأداء واعتبروه «جيدا». وتعكس هذه النتيجة تحسنا طفيفا عما كان في العام ٢٠١٥. مقابل تراجع (طفيف) عما كان عليه في العام الذي سبقه، ٢٠١٤.

وتعتقد أغلبية كبيرة من الجمهور (٦٦٪) أن عدم تعيين وزير للخارجية بوظيفة كاملة وعدم توزيع الصلاحيات في وزارة الخارجية يسببان ضررا واضحا للأمن القومي الإسرائيلي مقابل ١٩٪ يرون أن هاتين المسألتين لا تؤثران على أمن إسرائيل القومي، إطلاقا.

يشار هنا إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يشغل منصب وزير الخارجية، بينما تتولى عضو الكنيست تسيبي حوتوبيلي (الليكود) إدارة هذه الوزارة من خلال منصبها نائبة لوزير الخارجية. وأعربت أغلبية الجمهور الإسرائيلي عن عدم الرضى من الطريقة التي تقوم بها وزارة الخارجية الإسرائيلية بمهامها (٣٦ر٤ من ١٠٠). وهذا التدرج أعلى مما كان عليه في العام الماضي ٢٠١٥. لكنه أقل مما كان في العام قبل الماضي ٢٠١٤.

وترى أغلبية كبيرة من الجمهور (٦٠٪) أن إسرائيل لا تمتلك مبادئ واضحة في مجال السياسة الخارجية، مقابل ٢٥٪ يعتبرون أنها تمتلك مبادئ كحده.

ويعتقد ٤٤٪ من الجمهور الإسرائيلي أن الأجهزة الأمنية «تتدخل بصورة صحيحة ومقبولة» في عملية صنع القرارات في مجال السياسة الخارجية. وقالت أغلبية المستطلعين إنها تفضل أن يكون هناك «تدخل أكبر من جانب النساء» في كل ما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية. أما القطاعات الأخرى التي لا تبدو لها أية مساهمة في قضايا السياسة الخارجية والتي يرى الجمهور ضرورة إشراكها فيها، فهي (بحسب الأهمية، طبقا لنتائج الاستطلاع): الحريديم، المهاجرون والعرب.

ت. سلم الأولويات في السياسة الخارجية والعلاقات الثنائية
تعتقد غالبية الجمهور الإسرائيلي بأن السياسة الخارجية الإسرائيلية

ينبغي أن تتمحور اليوم، بالدرجة الأولى وبصورة أساسية، في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، لكون ذلك الموضوع الأكثر أهمية وتأثيرا على مكانة إسرائيل الدولية وعلى أمنها القومي.

أما المسألتان الأخریان في مجال السياسة الخارجية، اللتان يرى الجمهور الإسرائيلي - وفق نتائج الاستطلاع - ضرورة التركيز عليهما وبذل الجهود لتحسينهما فهما: دفع عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية وتحسين العلاقات مع «الدول العربية المعتدلة».

ويرى الجمهور الإسرائيلي أن العلاقات الإسرائيلية - الأميركية في الفترة الراهنة هي في «وضع متوسط» (٥٥ر٥ من ١٠٠)، بينما يعتقد ١٠٪ فقط من المستطلعة آراؤهم أن هذه العلاقات في «وضع جيد». ومرة أخرى، تعكس هذه النتائج تحسّنا عما كان عليه رأي الجمهور الإسرائيلي في العام الماضي ٢٠١٥. مقابل تراجع عما كان عليه في العام قبل الماضي، ٢٠١٤.

وفضلا عن الولايات المتحدة، يرى الجمهور الإسرائيلي أن روسيا هي «الدولة الأكثر أهمية» بالنسبة إلى إسرائيل اليوم، ثم تأتي بعدها مباشرة (من حيث الأهمية) كل من، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، الصين ومصر.

وترى أغلبية من الجمهور (٥٢٪) أن نوع النظام الحاكم في دولة معينة لا ينبغي أن يكون من بين الاعتبارات التي تأخذها إسرائيل في الحسبان لدى إقدامها على تطوير علاقاتها الثنائية مع تلك الدولة، بينما يعتبر الآخرون (٤٨٪) أن على إسرائيل أن تعطي الأولوية في هذا المجال (إقامة، تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية) للدول ذات أنظمة الحكم الديمقراطية.

وبالنظر إلى «الاتحاد الأوروبي» وعلاقات إسرائيل الخارجية معه، يرى ٤١٪ من الجمهور الإسرائيلي أنه من الأفضل لإسرائيل أن يكون الاتحاد الأوروبي متماسكا وقويا.

ث. الانتماء والتعاون الإقليميان

أظهرت نتائج الاستطلاع انقسامًا في رأي الجمهور الإسرائيلي بشأن السؤال التالي: إلى أين تنتمي إسرائيل - إلى أوروبا، أم إلى الشرق الأوسط أم إلى كليهما معاً وبالدرجة نفسها؟ وهو انقسام يتكرر في استطلاع الرأي لهذه السنة، كما أظهرته الاستطلاعات التي أجراها معهد «متفيم» في السنوات الثلاث السابقة أيضا.

وبيّنت نتائج الاستطلاع الحالي أن أغلبية كبيرة من الجمهور الإسرائيلي (٦٦٪، وهي نسبة أعلى مما كانت عليه في العام الماضي ٢٠١٥) تؤمن بأن التعاون الإقليمي بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط هو «أمر ممكن»، مقابل ٢٤٪ من المشاركين في الاستطلاع رأوا أن هذا الأمر «غير ممكن».

وبين الجمهور اليهودي، بشكل خاص، ترى الأغلبية أن التقدم والتحسن في علاقات إسرائيل مع الدول العربية من شأنهما أن يساعدا في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

أما بين الجمهور العربي، وفق نتائج الاستطلاع، فإن الأغلبية الساحقة تعتقد بأن ترتيب الأمور معكوس تماما: التقدم في عملية السلام (بين

التقرير السنوي حول سكان إسرائيل:

ارتفاع عدد اليهود يعود إلى نسبة تكاثر المتدينين!

ويقول التقرير إن نسبة التكاثر السكاني بلغت هذا العام أيضا ٢,٢ مقابل نسبة ١,٨٪ حتى قبل ثلاث سنوات. وهذا الفرق يساهم فيه عاملان: ارتفاع في أعداد المهاجرين مقارنة مع ما كان قائما حتى قبل ثلاث سنوات، والارتفاع الحاد في معدلات الولادة بين اليهود التي سناتي عليها.

ويشير التقرير إلى أن نسبة تكاثر اليهود بلغت ١,٩٪، مقابل ١,٧٪ حتى قبل ثلاث سنوات، في حين أن نسبة تكاثر العرب بلغت ١,٢٪، مقابل ١,٢٦٪ حتى قبل ثلاث سنوات.

ويظهر من التقرير الانهيار الحاد في معدلات الولادة بين العرب، من قرابة ٧ ولادات لأمم عربية الواحدة في العام ١٩٧٥، إلى ٤,١ ولادة في العام ١٩٩٥، إلى ٣,١ ولادة في العام الماضي- ٢٠١٥.

أما لدى اليهود فإن معدل الولادات لأم الواحدة بلغ ٣,١ ولادة في العام الماضي، وكلا النسبتين كما نرى أعلى بكثير من نسبة تكاثر العرب في

لكن الزيادة الحاصلة في معدل ولادات اليهود، تعود إلى المعدل العالي في الولادات بين جمهور المتدينين المترمّتين، الحريديم، الذي يصل فيه المعدل إلى ٦,٨ ولادة، في حين أنه لدى المتدينين من التيار الديني الصهيوني يصل معدل الولادات لأم الواحدة إلى حوالي ٥ ولادات، مقابل ١ر١ولادة أو أقل لدى النساء العلمانيات.

وهذا ينعكس على نسب التكاثر بين اليهود أنفسهم، إذ أن نسبة التكاثر لدى الحريديم تصل إلى ٣,٨٪، وهي قد تكون نسبة التكاثر الأعلى في العالم، إذ يساعدها في هذا ارتفاع معدل الأعمار، مقابل تدنيها لدى الشعوب الفقيرة، التي فيها معدلات ولادة عالية.

كما أن نسبة التكاثر لدى المتدينين من التيار الديني الصهيوني هي ٢,٨٪. وكلا النسبتين كما نرى أعلى بكثير من نسبة تكاثر العرب في إسرائيل، في حين أن نسبة التكاثر لدى اليهود العلمانيين بالكاد تصل إلى ١,٤٪. ويضاف إلى هذا أن نسبة الهجرة إلى الخارج، بين العلمانيين، هي أعلى بكثير مما هي بين الجمهور المتدين، وهذا ما سينعكس في المستقبل القريب بشكل أكبر على طابع الجمهور اليهودي، بحيث من المتوقع أن يصبح العلمانيون في سنوات العشرين المقبلة أقلية من بين اليهود، وهو ما يقلق إسرائيل والحركة الصهيونية.

وبحسب ما ورد في التقرير، فإن مكتب الإحصاء المركزي يتوقع أن تتواصل نسبة التكاثر ب ٢,٢٪ حتى ما بعد العام ٢٠٢٥، وأن النسبة قد تبدأ في التراجع ابتداء من العام ٢٠٣٠.

معدل الأعمار والأوضاع الاجتماعية

وأظهر تقرير مكتب الإحصاء المركزي أن معدل الأعمار في إسرائيل هو من أعلى معدلات الأعمار في العالم، إذ أن معدل أعمار النساء بات ٨٤,١



إسرائيل والشعب الفلسطيني) هو الذي سيساعد في تحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وهو الذي سيدفع بالتعاون الإقليمي قُدماً.

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن أغلبية كبيرة (٦٤٪) من الجمهور الإسرائيلي - من مجمل المشاركين في الاستطلاع، عربا ويهودا - ترغب في أن يؤدي العرب الفلسطينيون مواطنو إسرائيل «دورا أكثر مركزية» في محاولات تحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية في الشرق الأوسط. مقابل ٢٤٪ قالوا إنهم لا يرون حاجة إلى ذلك وليسوا معنيين بمثل هذا الدور.

وفي ما يتعلق باتفاقية المصالحة بين إسرائيل وتركيا (التي تم التوصل إليها وإقرارها مؤخرا)، ترى أغلبية الجمهور الإسرائيلي أن هذه الاتفاقية تعود بالنفع والفائدة على إسرائيل، وخاصة في مجالسي التعاون الأمني (٢٦٪) وتصدير الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى تركيا (٢٢٪).

ج. عملية السلام

بيّنت نتائج «مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية لسنة ٢٠١٦» أن ثمة أغلبية بين الجمهور الإسرائيلي (٥٨٪) من المشاركين في استطلاع الرأي) تعتقد بأن تحسين مكانة إسرائيل وصورتها في العالم مرهون بمدى التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، وهي نسبة مماثلة تماما، تقريبا. لما أظهرته استطلاعات الرأي هذه خلال السنتين الأخيرتين، ٢٠١٥ و ٢٠١٤.

ولهذا، تعتقد أغلبية الجمهور الإسرائيلي (٥٥٪، مقابل ٣٠٪) بأن على إسرائيل أن تتقدم، خلال الأشهر القليلة القادمة، بمبادرة سياسية خاصة بها للدفع نحو حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ولا يعفد الجمهور الإسرائيلي، وفق نتائج الاستطلاع، أية آمال على الرئيس الأميركي، باراك أوباما، وعلى أن يعرض، قبل مغادرته البيت الأبيض في كانون الثاني المقبل، «معايير تنسوية نهائية بين إسرائيل والفلسطينيين». وتعتقد غالبية الجمهور (٥٤٪) بأن عدم إقدام الرئيس أوباما على ذلك «لا يؤثر على عملية السلام»، بينما يرى ١٧٪ منه أن خطوة كهذه من جانب الرئيس الأميركي «ستساعد في الدفع نحو حل الصراع».

وبشأن الموقف من القيادة الفلسطينية، أظهر استطلاع الرأي أن الجمهور الإسرائيلي يعتقد بأن «القائد الفلسطيني الذي سيخلف محمود عباس سيكون مشابها له، في كل ما يتعلق بعملية السلام». ويقول الرأي السائد (٤٩٪) إن «القائد الفلسطيني القادم لن يكون شريكاً أفضل من محمود عباس، لكنه لن يكون أسوأ منه أيضا».

ويسود بين الجمهور الإسرائيلي رأي يقول إن المحفّز الدولي الأفضل والأنجع لتحريك عملية السلام وتكثيف الدعم لها والاتلاف حولها يتمثل في «رزمة تشمل تطبيع العلاقات مع الدول العربية، ضمانات أمنية أميركية وتحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي». ومن بين هذه المركبات في هذه «الرزمة» يحتل تطبيع العلاقات مع الدول العربية المرتبة الأولى من حيث الأهمية والغايلة.

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن عدد سكان إسرائيل، مع نهاية العام العبري المنصرم في مطلع الأسبوع الجاري، بلغ ٨,٥٨٥ مليون نسمة. إلا أن هذا العدد يضم قرابة ٣٠٠ ألف فلسطيني وسوري في القدس المحتلة ومزتمعات الجولان السورية المحتلة، الذين رفضوا التجنيس ولكن بحوزتهم بطاقات «مقيم»، ولذا فإن نسبة الفلسطينيين من إجمالي السكان، من دون هاتين المنطقتين المحتلتين، تلامس نسبة ١٨٪.

وفي الوقت نفسه أظهر التقرير أن هناك تراجعا ما في عدد المهاجرين اليهود من العالم خلال العام الجاري، مقارنة مع العام الماضي، وبالأساس من فرنسا، التي استهدفتها إسرائيل على نحو خاص لاجتذاب اليهود منها في أعقاب سلسلة عمليات إرهابية وقعت هناك.

ويعرض تقرير مكتب الإحصاء الإسرائيلي معطيات العام العبري الأخير. فالعام العبري برغم أنه تقويم قمري إلا أنه يختلف عن التقويم الهجري، ففني التقويم العبري يتأخر العام من ١٠ أيام إلى ١١ يوما، ولكن في كل ثلاث سنوات تتم زيادة شهر قمري إضافي يسمى «آدار ب» ، ويكون في الربيع ويتبع شهر «آدار» الثابت في التقويم وهذا ما تم في هذا العام، بمعنى أن العام العبري المنتهي كان أطول مما سبق بشهر قمري آخر.

عدد السكان ونسبة التكاثر

تجدر الإشارة إلى أن إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي عن السكان، تعتمد على من هم متواجدون في البلاد عند عرض التقرير، بمعنى أن كافة المعطيات الواردة في التقرير لا تشمل المهاجرين، الذين لا توجد أرقام دقيقة بشأنهم، بينما السجل السكاني الإسرائيلي في وزارة الداخلية يزيد فيه عدد السكان بأكثر من ٧٠٠ ألف نسمة، وهذا يشمل المهاجرين فعلا ولم يطلبوا التنازل عن جنسيتهم. وهذا يظهر بشكل ملموس لدى كل انتخابات برلمانية، إذ إنه في الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، كانت تظهر فجوة ما بين ٥٠٠ ألف إلى ٥٥٠ ألف من ذوي حق اقتراع، بين السجل الرسمي الذي تصدره وزارة الداخلية، وبين ما يعلنه مكتب الإحصاء المركزي، إذ أن هذا الأخير يسيطر من حساباته من هم مهاجرون. وحسب التقديرات، يقيم في الخارج ما بين ٧٠٠ ألف إلى قرابة مليون شخص من هم في عداد المهاجرين. ولكن الرقم الأعلى قد يشمل أمواتا لم يتم الإبلاغ عن موتهم، ولهذا فإن الاعتقاد السائد هو وجود حوالي ٨٠٠ ألف شخص في عداد المهاجرين.

وعدم الدقة في المعطيات ناجم عن أن القانون الإسرائيلي لا يلزم المهاجر الذي بحوزته جنسية كاملة بالتنازل عن جنسيته، ومن يفعل هذا هم قلة نسيبا، بحسب ما أفادت تقارير سابقة، وفي حال وجد قانون كهذا، فإن الميزان الديمغرافي سيختل من حيث نسبة اليهود، إذ أيضا حسب التقديرات، فإن ١١٪ من اليهود هم في عداد المهاجرين، وحسب التعريف الإسرائيلي للمهاجر فهو من يصادر البلاد لمدة عام كامل على

عن «الفيللا» التي اعتمدت وطبقت «قانون الغاب»!

كتب هشام نفاع:

حين كانت أواخر ظلمات فجر تلف «موشاف بيت العازاري» في منتصف آب الماضي، أطلق أحد سكانها السّينيين عدة رصاصات على من سيذعي لاحقاً أنهم حاولوا سرقة معدات زراعية من كرومه، بل إن أحدهم هدده بقضيب مصنوع من الحديد (لاحقاً سيتحدث عن عصا أو قطعة خشب استلها شخص من المكان).

بيانات الشرطة الرسمية نقلت على لسانه عدم استهدافه أحداً بالرصاص، بل قيامه بإطلاق النار في الهواء كخطوة دفاع عن النفس. والشرطة صدقته فوراً كما يتبين- بدليل إطلاق سراحه رغم إطلاقه الرصاص. إلى ما يعرف بالاعتقال المنزلي.

قد تكون الجملة السحرية التي دفعت الشرطة إلى قرارها، هي التالية: «لقد تحدثوا بالعربية»، كما قال للمحققين واصفاً وضعاً كان فيه مطلق الرصاص، كما يدّعي، يتراجع للوراء محاولاً حرق الدم بينما هم يتقدمون.

«فاطلقت النار في الهواء ومهربوا»، لخص.

لكن، مع الاحترام للاوراق الرسمية المختومة، فالمعطيات في ساحة الحدث تناقضت بوضوح مع احتمال إطلاق النار في الهواء، لأن بقعا من الدماء قادت إلى جثة شخص نرف حتى فارق الحياة على بعد عشرات الأمتار. مع هذا، فالشرطة سعت بمبادرة مستخلصة إلى التخفيف من شدة ذلك التناقض، إذ وضعت أمامها فرضية عمل لافتة الانتباه؛ ربما كان إطلاق النار فعلاً لغرض الدفاع عن النفس وتم توجيهه للأعلى، لكن ليس بما يكفي للأعلى، مما أصاب الشخص الهارب.

صوّر سكان المستوطنة هذا الحادث/ الفعلة بمصطلحات تراوحت بين التحليل الميداني الواثق وبين الفخر القومي. وكما نقلت عن بعضهم مواقع عبرية دون الإشارة إلى أسمائهم، فإن مطلق النار برأيهم «ليس قاتلاً» بل إنه «ملح هذه الأرض، وخدم في الجيش برتبة ضابط». كذلك، أطلقوا رسالة لمن يهمله الأمر مفادها: «نحن لا نخشى أن يأتي أصدقاء النصاب للانتقام، وإذا جاءوا فنحن مستعدون». يحتاج المرء إلى فهم هذا الكلام بوضعه في سياق أفلام هوليوودية مشهورة.

الصورة المتشكلة!

إن الصورة المتشكلة من القليل الذي سبق لا تحتاج عناءً كثيراً لتكوينها؛ من جهة هناك متحمسون سارقون يتحدثون بالعربية، وكهل مسلح أطلق النار لديه تاريخ عسكري يفاخر به جيرانه، من جهة أخرى. هذا الوصف كافٍ في تتعاطف الشرطة مع مطلق النار وكي تتلطف بعدها وسائل الإعلام المهيمنة القصة ضمن خانة «الوطنية»، فمرة أخرى، تلمح مقدمة برنامج إذاعي في إحدى ساعات قبض الظهيرة في آب: لدينا مواطنون يفتقدون الأمن ويضطرون للدفاع عن أنفسهم بأنفسهم أمام متحمسين يهددونهم وسط العتمة، هنا، سيكفون من الصعب العثور على شريحة عرضية من المتلقين الذين يتعاملون مع هكذا قصة بشيء من النقد أو بعض التشكيك الضروري السليم.

هذا الحادث ليس فريداً طبغاً. وتكررت مثله حوادث مشابهة في

مستوطنات تقع عادة على مقربة من حدود المسورة بفاليبيتها بجدار الفصل العنصري الذي بناه جهاز الاحتلال الإسرائيلي، بل قل بجهاز مزدوج من الجدران الفخية بكاميرات التصوير وأجهزة الإنذار. ويرغم الحداثة التقنية لتحسين الجدران. لا تزال هذه المستوطنات الميسورة نسبياً تتعرض لسرقات. كان على الإنسان أن يتعلم استحالة صد نتائج الاحتلال باكوام الاسمنت والحديد.

الأجهزة الرسمية تدعي من جهتها أن معظم الفاعلين فلسطينيون من مناطق ٦٧. يمكن القول بلغة أخرى، إن هناك أشخاصاً يتوجهون من معازل الفخر التي يسجنون فيها للسرقة ممن يملكون في طرف السادة. ليست هذه ظاهرة فلسطينية «جوهرياً» فريدة طبغاً، ولكن في الحالة الإسرائيلية، يجري ربط الظاهرة بمفاهيم مغموسة حتى خطر الغرق في الأبار الجوفية للمشروع القومي- الصهيوني، تلك التي يجيئون تسميتها «مفاهيم مؤسسية»، حجارة الزاوية، ليس للجدران المادية وحدها، لو أردتم.

إحدى حكايات البطولات الدافئة الباعثة على الشعور بمشروعية الفكرة وممارستها والتي يتناقها الصغار عن الكبار في إسرائيل هي: «حوما ومجدال» (السور والبرج). يقصد الفترة الاستيطانية التي أقيمت في إطارها ٥١ مستوطنة محضنة في فلسطين خلال ثورة ١٩٣٦، وخصوصاً في مناطق حدودية وأخرى بعيدة عن مراكز المستوطنات اليهودية في السهل الساحلي والشمال (الفلسطيني). ويروي مؤرخون أن الهدف من هذه المستوطنات كان توسيع رقعة الدولة اليهودية المقترحة دولياً في إطار فكرة تقسيم فلسطين. وبنظر سادة مشروع استعمار البلاد، من منظمة «الهاغاناه» خصوصاً، كانت إقامة تلك المستوطنات ملحة لتقضي السرعة في العمل وإنهائه، وأحياناً خلال ليلة واحدة. رمزها المذكور، السور والبرج، يشير إلى موقع محضن كل ما يقوم به هو الدفاع والمواجهة بوجه المتحمسين (البرابرة؟ شيء شبيه بهذا).

إن اللغة المستخدمة لوصف وتكريس حوادث سرقة ينتجها وأقع الاحتلال المفر السالب الناب، لا تزال مغموسة هناك؛ حاملة معها شحنة ثقيلة من التاريخ والدافعية الأيديولوجية. وقيل هذه الحادثة/ الجريمة المشار إليها، سبق أن بادر عدد من السياسيين إلى سن قانون يحمي كل من يطلق النار على شخص يشتبه في أنه ينوي السرقة من ممتلكات، إنه: قانون درومي. وجاء على أثر حادثة مشابهة، في شتاء ٢٠٠٧، أطلق فيها مزارع يدعى يتياري درومي النار على أشخاص قال إنهم اقتحموا منزله، في مزرعة خاصة للأغنام في النقب، فقتل أحدهم، والنقب في الخطاب الإسرائيلي المهيم هو بمثابة موقع يجب «تحريره». ومن جاهد مستوطنين في مزارع فردية ومستوطنات شبه عائلية خاصة، هم أبطال ومكلمو درب جماعة الـ«حوما ومجدال» أعلاه. هكذا ترتبط الخيوط الأيديولوجية.

وسرعان ما نجح اليمين في رص صفوف الائتلاف الشعبي حول مطلق النار، الكاويوي درومي، بدوره، شفر الإعلام العربي المهيم عن ساعديه وساقيه وغاص في المستنقع الشعبي بانتعاش. ودخله معه أيضاً

سياسيون من أحزاب اليمين رافعين مقترحاً «ثورياً»: قانون لحماية ذاك المزارع القاتل ومن سيأتون بعده في الملباسات ذاتها.

تم تقديم أربعة اقتراحات قوانين متشابهة، تقضي كلها بإعفاء من يطلق النار على متحمي منزله من المسؤولية عن إصابتهم قتلهم بالرصاص أو سواه. عملياً، يسمح مثل هذا القانون للمواطنين بأخذ القانون إلى أيديهم، تنفيذ محكمة ميدانية ضد متحمي منازل، الخروج بقرار وتنفيذ أقسى العقوبات - بالنار. كذلك، فهو قانون يعفي الشرطة وسائر أجهزة الأمن من مسؤولياتها، ومن مسؤولية الدولة برقتها عن توفير الاستقرار لداهي الضراب. بجملة مقتضبة يمكن القول إن هناك من تعود وعشق الاستيطان والخصخصة فجمعها هنا معاً، في ذروة من اليمينية السياسية والاجتماعية- الاقتصادية.

نضت الصيغة التي تم إقرارها الأخير في الكنيست بكل مراحل التشريع على ما يلي: «لا يتحمل الشخص مسؤولية جنائية عن فعل كان مطلوباً بشكل فوري لغرض صد من يقتحم بيتاً، مسلحة تجارية أو مزرعة مسورة (...) بملكته أو بملكية شخص سواه، بقصد تنفيذ مخالفة، أو من يحاول الدخول أو الاقتحام كالمذكور».

وماذا كان مصير درومي؟

في مطلع أيلول ٢٠٠٩ أعلنت النيابة العامة الإسرائيلية، عن التوصل إلى «مفقة ادعاء» مع القاتل، تقضي بتأديته 'خدمات للجمهور' لمدة ستة شهور، وكانت تهمة: حيازة سلاح غير مرخص. رئيس المحكمة كتب في قراره أن تبرئة درومي سببها الشكوك، بادعاء أنه كان اشتكى من اقتحام مزرعته في السابق، وأطلق النار عندما أحس أن حياته في خطر.

أحد المبادرين للقانون، الذي صار وزيراً لاحقاً، اعتبر تشريع القانون «يوماً تاريخياً» وتغنى زميل له به بمفردات عالية: «إنه قانون مشروع، أخلاقي وقيمي». هكذا ينظر متشدو السياسة الإسرائيلية إلى قانون يستعيد أمجاد الغرب المتوحش ويكرسها ناطقاً إياها في تشريعات. أما حركة «السلام الآن» فرأت على لسان مديرها العام حينذاك: ليس من العجب أن من بادر إلى «قانون درومي» وقدمه هم أعضاء كنيست من اليمين المتطرف، ليس أعظم ما يهيمهم موضوعات مثل حقوق المواطن وقيمة حياة الـنسان. «قانون درومي» خطر وغير أخلاقي، سيفضي إلى تصعيد العنف في المجتمع الإسرائيلي ويدوس الحق الأساس في الحياة. بدلا من مواجهة مشكلات عدم المساواة، والفقر والجريمة وعدم فرض القانون، على نحو جدي وأساس، اختارت الكنيست رفع يديها وجعل إسرائيل نسخة حديثة من الغرب المتوحش (حزيران ٢٠٠٨).

«منطق عصاة وليس منطق دولة»!

النواب العرب في الكنيست حينذاك أجمعوا على وصف القانون السالف بقانون الغاب الذي يهدر دم العرب، بمنطق العصاة وليس منطق الدولة، وجاء خصيصاً لاستهداف العرب.

وبالفعل، فمن فهم جيداً «الفرص» التي تتضمنها القانون كانوا زعماء المستوطنين. وأولئك المستعمر من منهم في إحياء القدس العربية المحتلة، طالبوا في أيلول ٢٠١١، بتفعيل قانون «درومي» في نواحيهم،

خلال زيارته الأخيرة في الولايات المتحدة

نتنياهو يكرر دعمه للجندي الذي أعدم الشريف ومستوطني بؤرة «عمونه»!



بيبي واوباما.

الأكيد بأن لا حل آخر سوى «نقل مستوطني عمونه إلى مكان آخر»!

وفي تعليقه على المقابلات وما ورد فيها عامة، قال ناحوم برنياع إن «نتنياهو يعتبر نفسه ليس فقط الإسرائيلي الوحيد الجدير بتولي رئاسة الحكومة، بل الواحد القادر على رسم طريق إسرائيل للأجيال القادمة وواضع منظومتها القيمة. إنه مزيج إشكالي في أي نظام ديمقراطي، لكن حينما يصل في سياسي يتصرف وفق ما يقرأ في استطلاعات الرأي كل صباح، تغدو هذه توليفة خطيرة جداً» من جهته، شدد رفيف دروكور على حقيقة أن نتينياهو كان اشترط موافقته على إعطاء مقابلة لاية واحدة من القنوات التلفزيونية الأربع بالاتزام القناعة بعدم إجراء أية تعديلات أو تغييرات تحريرية في المقابلة؛ وقال دروكور: «في رأيي، يجب التطرق أولاً وقيل كل شيء إلى الشروط التي وضعها نتينياهو مقابل إعطاء القناة التلفزيونية حق إجراء المقابلة الصحافية معه، وعلى رأسها اشتراطه عدم إجراء أي فعل تحريري في المقابلة، وهو شرط غير منطقي وغير معقول»!

وحل يعالج هذه المشكلة - مشكلة عمونه ومشكلة بؤر أخرى مثلها، لقد جمعت المستشار القانوني للحكومة، وزير الدفاع ووزيرة العدل وولت لهم؛ تعالوا نفكر بأفكار جديدة، ونحن الآن بصدد البحث في هذا وأمل أن نجد حلولاً إبداعية... إنها ليست مسألة سهلة، بل معقدة جداً!

لكن نتينياهو أصرع عن حقيقة هذه «الحلول الإبداعية» التي يسعى إليها وحكومته فقال: «إننا نريد إبقاء عمونه مكانه، على حاله. أستطيع النظر في عين السكان هناك وإخبارهم بأننا نبدل كل ما في وسعنا للتوصل إلى حل، لعومونه ولغيرها»!

وفي هذا السياق، قال المحلل السياسي في القناة العاشرة، رفيف دروكور، إنه كان لدى نتينياهو كل الوقت الكافي، نحو سنتين بالتام، «لإيجاد حل» لمشكلة إخلاء المستوطنين من هذه البؤرة الاستيطانية (تنفيذاً لقرار المحكمة العليا الإسرائيلية من يوم ١٤ كانون الأول ٢٠١٤)، لكنه لم يفعل «مع أن وزير الدفاع يقول بأن ليس هنالك حل أفضل وسيكون على السكان هناك إخلاء هذه المكان»، كما قال دروكور ملحماً إلى أن نتينياهو يماطل ويسوّف وينشر الأوهام، رغم علمه

ويحضن، الشعب يدمع، الشعب ينتظر من رئيس حكومته، أبي الأمة، أن يحضن كل جندي ويلفه بالحنان، سواء كان بطلاً أو مجرماً، شهيداً أو مخالفاً للقانون، كلهم جيدون وصالحون، كلهم جديرون ويستحقون وليس هنالك من يقول لنتينياهو: كفى!

ورداً على هذه العاصفة، حاول نتينياهو التخفيف من غضب الأهالي بالقول إنه لم يقصد، بأي حال من الأحوال، «المساواة بين معاناة والأم العائلات الثكلى وبين عائلة الجندي أزاريا».

وكتب نتينياهو، على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «إنني أعتذر إن كانت أقوالى قد أهدمت بصورة غير صحيحة، إنني أدرك تماماً مدى معاناة العائلات الثكلى وأدرك أوضاع العائلات الأخرى التي تعيش ضائقة، ما لا مساواة إطلاقاً بين الحائنين ولا يمكن أن تكون»!

«حل لإبداعية» لمشكلة «عمونه وغيرها»!

ولدى تطرقه إلى قضية البؤرة الاستيطانية «عمونه» وقرار المحكمة العليا الذي يلزم بإخلائها، قال نتينياهو خلال المقابلات الأربع: «نحن نبدل جهوداً خاصة لإيجاد مخرج

المكشوفة للتأثير على مجريات المحاكمة، عشية انتهائها من سماع شهود الدفاع، وإنما «المساواة بين الجندي القاتل وجنود يسقطون قتلى أو يفتقدون خلال تاديبتهم مهمات عسكرية»!

وكان أبرز وأشدّ ردود الفعل الغاضبة هذه ما صدر عن رئيس الحكومة ووزير الدفاع السابق إيهود باراك الذي كتب، على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، إن «من يساوي بين أزاريا وأبطال إسرائيل ومقاتلين مفقودين هو إنسان مربع ومتلبك فقد ما تبقى من قدرته على تحكيم العقل أو إنسان قرر، حاشا وكلا، تحطيم منظومة القيم في الجيش الإسرائيلي»!

وأضاف باراك: «يجب ألا نسمح بهذا وألا نتركة يمر مرور الكرام، وإذا لم يتراجع رئيس الحكومة عن كلامه الهراء وغير المسؤول هذا، فستلزمه إلى الأبد وصمة الإنسان الذي نسي ماذا يعني أن تكون مقاتلاً في الجيش الإسرائيلي»!

وقالت عضو الكنيست شيلي يحيومفيتش (حزب «العسكر الصهيوني») إن «مساواة عائلة أزاريا بعائلات ثكلى تثير القشعريرة وتشكل إهانة للجنود الذين سقطوا في حروب إسرائيل وهم يحاربون العدو، كما تشكل إهانة لدويهم أيضاً».

وعبر عدد من أهالي الجنود القتلى والمفقودين عن «استهجانهم من هذه المساواة التي أقامها رئيس الحكومة نتينياهو، معتبرينها «تصريحاً ينم عن تشوش... تصريح إنسان يشعر بالذنب والتلك»؛ وقالت إحدى الأمهات الثكلى: «إنه يغير الشفقة، فعلاً. لقد سقط في بئر عميقة»!

من جهته، قال المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس» عاموس هرثيل، إن تصريح نتينياهو في قضية الجندي أزاريا «مفاجئ، في جزئيه، فمن المستهجن أن يساوي نتينياهو بين عائلة أزاريا وعائلات الجنود القتلى والمفقودين؛ ومن المؤثر للاستغراب اصطفاً نتينياهو مع وزير الدفاع، أفيغدور ليبرمان، في إعلان الدعم الشامل للجنود، بقطع النظر عن خطورة الأعمال المنسوبة إلى كل منهم».

لكن هرثيل استدرك بالقول إن «نتينياهو يقف جهاراً إلى جانب الموقف الذي تتبناه أغلبية الجمهور الإسرائيلي في قضية الجندي أزاريا - التفهم، التعاطف والتأييد»!

أما المعلق في صحيفة «يديעות آخرونوت»، ناحوم برنياع، فرأى أن «المساواة التي عقدها نتينياهو تصرخ إلى السماء، أولاً، بسبب الهوة السحيقة التي تفصل بين مقاتلين ضحوا بحيواتهم من أجل الدولة وبين جندي متهم بارتكاب جريمة خطيرة، وثانياً، بسبب الهوة السحيقة التي تفصل بين عائلات هذين النوعين من الجنود، وثالثاً، بسبب ما تقررته على الإسرائيليين عامة، وعلى الذين يخدمون في الجيش خاصة - سلم قيمتي مشؤة، ممنوع القبول به والموافقة عليه».

وأضاف برنياع: «نتينياهو يقول ما يقول لأن هذا ما قرأه في استطلاع الرأي الأخير. الشعب يشفق، الشعب يعانق

مع أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتينياهو اضطر إلى التراجع والاعتذار عن أحد التصريحات المركزية التي أدلى بها إلى قنوات التلفزيون الإسرائيلية خلال زيارته الأخيرة في الولايات المتحدة (أواخر أيلول الماضي)، وهو التصريح الذي تطرق فيه إلى قضية الجندي الإسرائيلي إليئور أزاريا، الذي تجري محاكمته في المحكمة العسكرية في يافا هذه الأيام بتهمة القتل (غير العمد) على خلفية إعدامه الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في مدينة الخليل يوم ٢٤ آذار الماضي بإطلاق النار عليه وهو ملقى على الأرض، إلا أن هذا الاعتذار لا يخفي عمه لهذا الجندي وفعلة.

فقد قال نتينياهو، في المقابلة مع القناة التلفزيونية الثانية، إنه غير نادم على المصادفة الهاتفة التي بادر إلى إجرائها مع والد الجندي القاتل، وأضاف: «لقد اتصلت بكثيرين من الأهالي الذين يعيشون في ضائقة بعد سقوط ابنائهم أو فقدمهم، وهنا ثمة ضائقة كبيرة تعيشها عائلة من مواطني إسرائيل، ثمة أهال يرون أبناءهم، من الجنودين والمجنذات، يكابدون أوضاعاً مستحيلة تماماً. إنهم ملامون بالدفاع عن أنفسهم، من جهة، وبأن لا تكون يدهم خفيفة على الزناد من جهة ثانية. إنها حالة غير سهلة على الإطلاق»، وقال نتينياهو: «التصّلت بوالدي الجندي إليئور أزاريا كما اتصل، عادة، بأهالي جنود قتلى أو مفقودين... وقد قلت لوالد الجندي، عليك أن تتق الجيش، بقائد الأركان، بالقيادة العسكريين، بالجنود وبالجهز القضائي وأن تعتمد عليهم»؛ وحين سألته مراسل القناة الثانية ما إذا كان قد بادر إلى الاتصال بأهالي جنود آخرين «خرقوا تعليمات إطلاق النار في الجيش»، قال نتينياهو: «كلا، لكنني اتصلت بكثيرين من الأهالي الذين سقط أبناء لهم أو فُقدوا خلال الخدمة العسكرية»!

وفي مقابله مع القناة العاشرة، قال نتينياهو: «صحيح أننا نقدم الدعم لجنودنا الذين يجدون أنفسهم في حالات غير سهلة على الإطلاق، شبان يضطرون في حالات كثيرة إلى الوقوف مقابل «مخرب» قد يستطيع في لحظة ما تشغيل عبوة ناسفة وتفجيرها، إنه قرار صعب جداً»!

وأضاف: «ولأنني جربت هذا شخصياً، كجندي وكضابط في «سيريت متكال» (إحدى وحدات الخبة في الجيش الإسرائيلي)، فإنني أعتقد بأننا تفهم ذلك تماماً ونقدم الدعم الكامل لجنودنا، لكن علينا أن نتذكر ونفهم أمراً أساسياً - لدينا جهاز قضائي ممتاز في الجيش، نحن ندعم الجيش وجهازه القضائي»!

واللافت أن آثار عاصفة من ردود الفعل الغاضبة جدا على تصريحات نتينياهو في هذه القضية، لدى العديد من السياسيين ومن أهالي الجنود القتلى أو المفقودين، لم يكن ما تتضمنه من موقف صريح في دعم وتأييد الجندي القاتل في الخليل من قبل رئيس الحكومة ومحاولته

قراءة في كتاب «القائد الرباني» حول وقائع تأثر الجيش الإسرائيلي بالأيديولوجيات الدينية العنصرية

تعزز نزعات استحضر الخطاب الديني ومنح العمليات العسكرية تفسيراً توراتياً!

بقلم: وليد دقة (*)

(*) اسم الكتاب: «القائد الرباني- تقرطة الجيش الإسرائيلي»

(*) المؤلف: ياغيل ليفي (عضو الهيئة التدريسية في الجامعة الإسرائيلية المفتوحة، وباحث في العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة، ومتخصص في العلاقة بين سياسات الجيش وتزكيتته الاجتماعية) (* الناشر: عام عوفيد والكلية الأكاديمية سايبير، ٢٠١٥ (* عدد الصفحات: ٤٤٨

ازدياد نسبة المتدينين في الجيش الإسرائيلي و «جوهر» طموحات قيادتهم الدينية

يعزو مؤلف هذا الكتاب انخفاض القيمة الرمزية لمحفزات الخدمة العسكرية في أوساط الطبقة الوسطى الأشكنازية، التي احتل مكانها الجندي المتدين، للفصل التدريجي بين الجندية والمواطنة، بمعنى الفصل بين الإسهام في الخدمة العسكرية، والوصول إلى مواطنة متميزة. ويذكر المؤلف أربعة عوامل مركزية ساهمت في هذا الفصل وعززته:

العامل الأول، تشكل المجتمع الإسرائيلي منذ الثمانينيات كمجتمع سوق بفعل الانكشاف على العولمة. فقد راقت العولمة تغيرات بنوية في الاقتصاد الإسرائيلي وفقاً للرؤىة النيو- ليبرالية. وضعت في ظل هذا الخطاب قيم الرسمية، والجماعية، والطلائعية التي تمثل قيم الخطاب الجمهوراني، فالبرلة زادت من حدة التناقض بين مطالبية الدولة مواطنيها التضحية بحياتهم في الحرب، وبين خطاب الحقوق الفردية والتوق لحياة طبيعية.

أما العامل الثاني، فهو انتشار الخطاب الإثنو- قومي على حساب ضعف خطاب المواطنة الجمهورانية. فقيم الخطاب الإثنو- قومي تمثل البنية التحتية التربوية العملية التي عليها أسست العسكريةتارية الإسرائيلية منذ نهاية سنوات السبعين، والتي تعززت بفعل نتائج حرب ٦٧. فحتى يتم الحفاظ على هذه النتائج جندت السياسة العسكريةتارية العلمانية للسيطرة على المواقع المقدسة، وهذه السيطرة أدت بدورها لازدهار القيم اليهودية الدينية في المجتمع الإسرائيلي. إن قيم الخطاب الإثنو- قومي، وعلى عكس القيم الجمهورانية، تعتبر الدولة توسيعاً لليهودية كرابطة دم، وليست كياناً أداتياً منفصلاً عنها. لهذا، فإن مؤسسة المواطنة ليست قائمة على الحقوق والواجبات الفردية المشتقة من عضوية الفرد الرسمية في الدولة، وإنما على الانتماء الأولي للجماعة، الذي تمثل اليهودية هويته العضوية، وحقيقة الانتماء للجماعة اليهودية تمنح الفرد مكانة ليست مرتبطة بإسهامه التاريخي أو الأثني إن كان في الجيش أو في غيره.

والعامل الثالث، هو انخفاض قيمة الخدمة العسكرية بفعل الشعور بانخفاض التهديدات الوجودية للجماعة، الأمر الذي بدأ مع توقيع اتفاقية السلام مع مصر. والعامل الرابع، تعزيز قدرة بعض الجماعات كالبريديم والمواطنين الفلسطينيين على تحصيل بعض الحقوق بمعزل عن الخدمة العسكرية.

يعتبر المؤلف هذه العوامل الخلفية التي مهدت لإقامة المعاهد الدينية التحضيرية للخدمة العسكرية، والتي شكلت الأداة الأبرز في تقرطة الجيش. لقد مثلت فكرة الإمساك بزمام الأمور في الدولة من قبل الجمهور الديني القومي موجاه له لإقامة المعاهد الدينية، هذا بالإضافة لسعيه إلى فرملة عملية العلمنة التي يتعرض لها الشباب المتدين القومي داخل الجيش. ومثلت المعاهد التمهيدية، كمسار تجنيد، انتقال الاتجاهات الدينية القومية من التأثير على الجيش من خارج الوحدات القتالية، أو خارج الجيش، كما فعلت حركة «عوش إيمونيم»، إلى التأثير داخله وفي قضايا خلافية في المجتمع الإسرائيلي، لا سيما في الثالوث (توراة إسرائيل، شعب إسرائيل، أرض إسرائيل).

أقر الكنيست في العام ٢٠٠٨ قانون المعاهد التمهيدية للخدمة العسكرية، الذي حدد نظام الاعتراف بالمعاهد الجديدة من خلال وزارة التربية والتعليم، التي وفقاً للقانون ستؤولها الوزارة إلى جانب وزارة الدفاع.

ويعتبر هذا القانون أساساً لمكانة هذه المعاهد، واعتراضاً بدورها بصفتها وسيطاً بين الجيش والمتدينين، بل وإقراراً رسمياً بشرعية تدخل الرابانيم (الحاخامات) في قرارات المؤسسة العسكرية. وبذلك يكون الجيش قد سلم بتنازل استقلالته المهنية لصالح رجال الدين، وزاد من قوة الشبكات الاجتماعية الدينية بالتأثير على القيادة العسكرية.

ويورد المؤلف نتائج دراسة أجريت في العقد الأول من العام ٢٠٠٠، وتظهر أن نسبة الملحقين بالوحدات القتالية من أبناء هذه المعاهد، تتراوح ما بين ٧٠ حتى ٩٠ في المئة، وهي نسبة عالية قياساً بالفئات الأخرى في المجتمع التي تصل نسبتها حتى ٤٠٪.

كما ارتفع عدد الجنود المتدينين الذين يلتحقون بوحدات النخبة الخاصة التي كانت في الماضي معقلاً علمانياً. وفي ظل الأعوام ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧، والتي يمكن من خلالها تبيان أثر قيام الجيش بإخلاء المستوطنات من قطاع غزة على مستوى استعداد المتدينين للاتحاق بالوحدات القتالية، أظهرت المعطيات ازدياداً ملحوظاً في نسبة الملحقين بقوات المشاة، حيث ارتفعت نسبتهم من ٢٦٪ إلى ٣١٪.

ويعتقد المؤلف بأن الازدياد غير المتوقع، مرده الدافع للتأثير على الجيش والسياسة في إسرائيل للحيلولة دون انسحابات أخرى في الضفة. وتؤكد المعطيات أن قدسية الجيش ما زالت تتبع من هذه المهمة رغم الانسحاب الذي تم في غزة. كما أن ثلث خريجي الكلية العسكرية (بهاد ١) من ضباط الصف هم متدينون. ويشكل خريجو المدارس والكلية الدينية على اختلافها ١٠٪ من القوة القتالية في الجيش. أما المستوطنون فيشكلون منذ العام ٢٠٠٨ خمس الوحدات القتالية، وفي العام ٢٠١٣ شكل المستوطنون خمس خريجي دورات قادة الوحدات. وفي بعض الوحدات، خصوصاً المشاة والمدربات، وصلت نسبة المتدينين عام ٢٠١٠ لا سيما وحدة «جولاني» إلى ثلث ضباط الوحدة، نصفهم من سكان المستوطنات. وفي فترات معينة كان سبعة من أصل ثمانية من كبار قادة الوحدة متدينين. كما زادت تدريجياً نسبة المتدينين في قيادة وحدات النخبة، مثل وحدة «شلدان»، التي وصلت نسبتهم بين قاداتها إلى الثلث.

ولقد زادت نسبة المتدينين في الجيش من طموحات قيادتهم الدينية، وتجاوزت أهدافهم المتواضعة التي وضعوها لأنفسهم في الماضي، كبلورة هوية الجندي المتدين، والحفاظ على طهارة المعسكر، ويعتبر الرباب «إيلي سدان» أكثر القيادات طموحاً، حيث منح المهام العسكرية معنى وتفسيراً دينياً، وطالب الجنود المتدينين من طلبه بإخضاع مهامهم العسكرية المهنية لموقف وتفسير الشريعة اليهودية. وترجم هذا التوجه في الكثير من المحكّات العملية داخل الجيش، ولم تعد الاعتبارات الأمنية المهنية المقرر الوحيد في صياغة الأهداف والمهام العسكرية، وكيفت القيادة العسكرية نفسها لهذا التوجه، وارتضت مشاركة الجهات الدينية من خارج المؤسسة لوضع الحلول في حال التعارض بين المهمة العسكرية والشريعة. وترجمة لتوجهات الرباب «سدان»، قام أحد أتباعه وهو «عوفر فينتر»، قائد وحدة «جفعاتي» أثناء الحرب على غزة عام ٢٠١٤، بتعميم توجهاته القتالية على الجنود، واحتوت على تفسير ديني للحرب وأهدافها. فالحرب كما حددها القيادة العسكرية كان هدفها منع إطلاق الصواريخ من غزة، بينما «عوفر فينتر»، كتب لجنوده بانهم، خارجون لمحاربة عدو «يهين ويكفر برب حروب إسرائيل».

بقدر ما احتل المتدينون القوميون مواقع قيادية في الوحدات القتالية، وزاد عدد المستوطنين فيها. أصبحت مهام الجيش في الضفة الغربية ليست فرض النظام، وإنما «توفير الأمن للمستوطنين». فتحت عنوان فرض النظام الذي يريده الجيش يتطلب منه أيضاً منع الاعتداءات على

الفلسطينيين واملأهم، لكن «روح القائد» المستمدة من توجيهات الرباب، تفرض على الجنود وخصوصاً وحدة «جفعاتي» في الخليل، العمل في حدود مهمة «توفير الأمن للمستوطنين» فقط. والفلسطيني الذي لا تشملته الحماية، كثيراً ما يقوم الجيش بحماية المستوطنين أثناء اعتدائهم على حياته وأملاكه، باعتباره إياه عملاً صهيونياً مباركاً شرعياً، بل ويشاركون في بعض الأحيان في هذه الاعتداءات. لا يعير الجيش الإسرائيلي شكوى الفلسطينيين ضد المستوطنين أي اهتمام. ففي الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ قدمت منظمة «بتسيلم» ٥٧ شكوى للادعاء العسكري العام ضد جنود شاركوا في الاعتداءات على الفلسطينيين. ويظهر من رد الادعاء بأنه قام بفتح تحقيق في أربع حالات فقط، وفي حالتين منها تم إغلاق التحقيق.

يبين المؤلف انخياز الجيش لصالح المستوطنين على حساب الفلسطينيين في عدد من دوائر انتشاره في الضفة. ففي الدائرة الأولى، مأسس حمل المستوطنين السلاح، ليس بصفته سلاحاً شرعياً مرمحاً، وإنما بتحويلهم لجزء من وحدات الجيش المسؤولة عن حماية المستوطنات، دون أن يكونوا خاضعين لقيادته العسكرية، رغم أنهم يتلقون ميزانيتهم من وزارة الدفاع. وأقام المستوطنون مليشيات مسلحة ازدادت استقلاليتها في مقابل الجيش الرسمي، ودفع الفلسطينيون ثمنها بأرواحهم. ففي الأعوام ما بين ١٩٨٧ لغاية ٢٠٠١ قتل المستوطنون ومواطنون إسرائيليون ٤٦ فلسطينياً، والتكتيك الذي يستخدمه المستوطنون والجنود المتدينون في علاقتهم مع الجيش يأخذ أشكالاً عديدة رسمية وغير رسمية، منها رفض الأوامر أو رفضها جزئياً، والتباطؤ في تنفيذ المهام، تعاون الجنود مع المستوطنين بخلاف أوامر الجيش، الاحتجاج، تسريب المعلومات بشأن فعاليات سيقيم بها الجيش ضد الاستيطان. والهدف هو الحيلولة دون تنفيذ إخلاء أو انسحابات أخرى للمستوطنات في الضفة.

ويستخلص المؤلف بأنه من غير الصحيح تعميم ما جرى في غزة على الضفة الغربية، وبأن الانسحابات ستتم بنفس السهولة كما جرى في غزة. لأن السؤال ليس: كيف يمكن أن يتصرف الجنود المتدينون ووحدات الجيش في حال الانسحاب؟ وإنما: هل سيسمحون بمناقشة مثل هذا القرار أصلاً؟ وهل سيتيحون للجيش إمكانية تنفيذه أو مناقشته دون أن يضع أمام المستوى السياسي بأن الثمن قد يكون وحدة المؤسسة العسكرية؟

ويكتب المؤلف بهذا الشأن بأنه: «في الجيش تشكل جيشان، الجيش الرسمي الخاضع لقرار المستوى السياسي عبر قيادته العليا، وجانب هذا الجيش ينتشر في الضفة جيش غير رسمي، يتحول تدريجياً إلى مليشيا وقوة تقوم فعلياً بتصميم واقع سياسي غير رسمي» (ص ٢٢٨).

فرضيات الكتاب- مراجعة نقدية

على الرغم من أهمية ما توصل إليه الكتاب من استنتاجات تتعلق بصعوبة قيام الجيش الإسرائيلي مستقبلاً بتكرار الانسحاب من غزة، في مناطق الضفة الغربية، بعد أن تحول إلى أداة بيد المستوطنين، متأثراً بشكل كبير برجال الدين من خارج المؤسسة العسكرية، إلا أن المؤلف اختار أن ينطلق من فرضيات خاطئة، وهي فرضيات مضمّنة بالنص، تنطلق من تعريف الدولة كـ «دولة يهودية» و«ديمقراطية». فهذا التعريف هو الناظم لعلاقة الدين بالجيش أو سواه من مؤسسات الدولة. ولما كان المؤلف اختار تجاوز هذا المدخل المبني، فقد مهد بذلك عبر أدوات نظرية ومفاهيمية حددها لدراسته، قاداته لمقدمات خاطئة، ناقشت مسبقاً وأقع جيش يمر في عملية تدنٍ وتقرطة بافتراض عملياً أن هذه التحولات تجري في ظل نظام ديمقراطي وليس نظام إثنوقراطي. أو كأنه يقول بأن جيش أمة- الدين كان بالإمكان أن يتطور في اتجاهات أخرى بغير هذا الاتجاه، إلا أنه مروره بهذا المسار السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي الذي استعرضه المؤلف على مدار فصول الكتاب بالتفصيل.

إن أمة الدين وإن عبرت عن ذاتها بنص عمالي علماني، عندما تلقت في الواقع السياسي بالرسمية ومتطلباتها الدنيوية، يعود النص الديني الذي يشكل مكوناً أساسياً

في الخطاب والهوية الصهيونية، إلى الاستحواذ على مجمل مركبات الهوية والمؤسسات الرسمية التي يشدها نحو متطلبات الشريعة.

إن اعتبار المؤلف إشكالية تدين الجيش إشكالية سياسية اجتماعية، وليست إشكالية بنوية فكرية، دفع به لأن يركز النقاش على العوامل الخارجية الموضوعية، واستثنى العوامل الذاتية الأيديولوجية الكامنة في الخطاب الصهيوني.

إن نقاش التعبير المؤسسي للخطاب الصهيوني دون بحث الخطاب نفسه مهد له لتأسيس جداله على فرضية خفية مضمّنة في النص. وتعتقد أنها فرضية خاطئة، مفادها: في إسرائيل خطابان متناقضان يتصارعان على تشكيل قيم المجتمع والسياسة والدولة، بما فيها قيم المؤسسة العسكرية موضوع الكتاب. وهما خطاب ديمقراطي ليبرالي علماني تقدمي مفتوح على القيم الإنسانية، وخطاب ديني ظلامي، قومي عنصري. الأول مثلهما الصهيونية العمالية التي أقامت الدولة حتى العام ٦٧، ومثلت الجانب الأخلاقي للمشروع الصهيوني، أما الثاني، فتمثله الصهيونية الدينية التي أقامت دولة المستوطنين التي حرقت المشروع عن مساره الصحيح بما فيها المؤسسة العسكرية.

والحقيقة أننا، ورغم ما نراه على السطح من جدل حاد، أمام نصين يتحتميان للخطاب الصهيوني ذاته، فالخطاب كما يعرفه عبد الواسع المحيري هو عبارة عن البنية الذهنية المجردة التي تسكن ونسي الأفراد وتبرمجهم، فيما النص هو عبارة عن التجسيد الفعلي لتلك البنية، أو هو السياق التداولي والإنتاجي لها.

وبالتالي، فإن حديث المؤلف عن خطاب جمهوراني مثل المواطنة الإسرائيلية في مقابل خطاب مثل صيغة المواطنة الإثنو- قومية، التي تعتبر الدولة توسيعاً لرابطة الدم اليهودية، على عكس الصيغة الجمهورانية التي تعتبرها أداة منفصلة عنها، إنما هو حديث عن خطاب صهيوني واحد يتمظهر بنصين يحملان في أدق مكوناتهما الإرث التاريخي لإشكالية أمة- الدين، التي لم تستطع الصهيونية حل تعارضاتها، فما كان إلا أن ابتلع الدين الأمة مجدداً وأصبح حدود هويتها.

إن الحديث عن مواطنة جمهورانية ما هو إلا افتراض نظري متخيل غير قائم في الواقع، فلا وجود للمواطنة خارج حدود اليهودية في إسرائيل. وإذا كان هناك متغير في تعريف الحدود، فقد جرى في إطار اليهودية نفسها باتجاه أصولي راديكالي، حيث أصبحت الحدود الأرثوذكسية الحريدية هي الأكثر اعتماداً في تعريف هوية المؤسسة. وما يشهده الجيش من تقرطة هو تعبير عن توغل الدين القائم أصلاً في النصين العمالي الأشكنازي (العلماني) وفي النص الديني القومي منذ اليوم الأول للدولة الصهيونية، وتوغل الدين كدين ليس توغلاً حديثاً، لا على المؤسسة العسكرية، ولا على أي جانب من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية في إسرائيل. وربما قد يكون الجديد هو التوغل الأيديولوجي للدين، أو صيغته السياسية المحددة كما تراها النخب الاستيطانية الدينية التي تحدد من خلالها العلاقة الواجب إقامتها بين أضلع المثلث- شعب إسرائيل، ثورة إسرائيل، وأرض إسرائيل.

إن استحضر الخطاب الديني، ومنح العمليات العسكرية تفسيراً توراتياً لم يجر، كما يصف المؤلف، في الفترة الأخيرة فقط. فلقد سبق «عوفر فينتر»، قائد وحدة «جفعاتي» في الحرب على غزة إلى ذلك، بعشرات السنين،



قادة عسكريون وسياسيون ينتمون للصهيونية العمالية (العلمانية)، التي يحرص المؤلف على إظهارها بأنها النقيض الإيجابي للخطاب الديني القومي. ففي العدوان الثلاثي على مصر عام ٥٦ وحرب حزيران عام ٦٧ استحضرت في الخطاب السياسي والإعلامي، بما فيها صحف اليسار الصهيوني، المثل والأبطال والمفردات الدينية المسيانية كـ «الشمشونيم» و«فتية صهيون» و«فتية الرب» في وصف الجنود الإسرائيليين. وحل «الجندي المخلص» في اليوتوبيا الصهيونية مكان «الطلائعي»، وتحوّلت الطلائعية إلى مسيانية الدولة والجيش فيها أداة لتحقيق الخلاص.

لقد أنشأت الحروب في السياسة والأدب والخطاب الشعبي مزجاً مركباً بين العسكري والديني، وأعادت إحياء الدين في الخطاب الصهيوني بإسقاط ما عكس. فلم يعد الدين يمنح الشرعية للجيش، وإنما اكتسب الدين معنى جديداً من الحرب، ففعل ديني من الماضي كنزول التوراة في جبل سيناء، يتقدس بأثر رجعي بواسطة فعل عسكري، إنزال المظليين في الحاضر.

إن أبلغ تعبير سياسي عن وهم المسافة، التي يدعيها المؤلف، بين نصي الخطاب الصهيوني، هو تنقل القادة المؤسسين أو المركزيين للأحزاب، دون حرج، أو دون أن تسبق ذلك تحولات أيديولوجية بين المعسكرين، كشارون وبيريس وتسيبي ليفني وغيرهم.

كذلك لم يتطرق الكتاب إلى القضاء العسكري بصفته ذراعاً من أذرع المؤسسة العسكرية، التي تشرعن ممارسات الاحتلال، كمصادرة الأراضي، وهم البيوت، والاعتقال الإداري وغيرها. ولم يجر فصلاً لمدى تأثر هذه المؤسسة وادعائها العام والتي يشغلها ضباط من الجيش بعملية التقرطة الجارية في وحدته، كما لم يبين المؤلف حجم تمثيل المستوطنين والمتدينين القوميين فيها، وتأثير رجال الدين المدنيين على القضاة والمدعين العامين.

(*) أسير سياسي من فلسطيني الداخل. تصدر قريباً عن «مركز مدار» ترجمته العربية لرواية «نبيلة» للكاتب الإسرائيلي من أصل عراقي سامي ميخائيل. نُشر القسم الأول من هذه القراءة في العدد السابق من «المشهد» الصادر في ٢٠١٦/٢/٢٠

تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم»:

النقد لإسرائيل لم يعد يكفي لوقف حملة الهدم المكثفة التي تشنها في الضفة منذ مطلع ٢٠١٦!

قانونية وأن هدفها تطبيق قوانين التخطيط والبناء. فأعمال الهدم غايتها تحقيق أهداف إسرائيل السياسية في الضفة الغربية، ومن ضمنها خلق واقع حياتي مستحيل بالنسبة للفلسطينيين. إذ يجري هدم منازلهم مراراً وتكراراً بهدف إجبارهم على الرحيل من مناطق سكناتهم. وعمليات الهدم التي يقوم بها الجيش و«الإدارة المدنية» مخالفة للقانون وتشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي وليس من قبيل الصدفة أن إسرائيل تتعرض لانتقادات شديدة من قبل المجتمع الدولي. ومع ذلك، شدد التقرير، فالنقد شيء والأفعال شيء آخر. إذ يتضح وتشهد على ذلك أعمال الهدم المتزايدة أن النقد لا يكفي لدفع إسرائيل للتوقف عن هذه السياسة.

الخليل، هدمت «الإدارة المدنية» أربع آبار للمياه. بالإضافة إلى ذلك، هدمت بلدية القدس مبنى سكنياً في حي الطور شرقي المدينة، كانت تعيش فيه أربع عائلات، وخلفت بذلك ٢٣ شخصاً بلا مأوى. بينهم ١٥ قاصراً. وهدمت قوات «الإدارة المدنية» بئر ماء لم تكن قيد الاستخدام، وذلك في تجمع خربة سوسيا جنوبي جبل الخليل. وأكد تقرير «بتسيلم» أن أعمال الهدم هذه هي جزء من حملة هدم مكثفة تقوم إسرائيل بشنها منذ مطلع العام ٢٠١٦، وفي إطارها هدمت إسرائيل حتى اليوم ٢٣٤ مبنى وخلفت ١٠١٠ أشخاص بلا مأوى. بينهم ٥٣٠ قاصراً.

وأشار التقرير إلى أنه لا أساس لمزاعم إسرائيل بأن أعمال الهدم

سنة مبان لتربية المواشي. فوق ذلك، هدمت «الإدارة المدنية» مباني في تجمعين في منطقة مستوطنة معاليه أدوميم؛ في تجمع خان الأحمر هدمت السلطات كوخاً للسكن عاش فيه ثمانية أشخاص. بينهم خمسة قاصرين. وقبلاً، كانت الإدارة قد هدمت منزل هذه العائلة في أيار ٢٠١٤. وفي تجمع أبو النوار هدمت القوات توسعة لمدرسة أضيفت لخدمة أبناء التجمع. وأقيمت هذه الإضافات بعد أن صادرت «الإدارة المدنية» في شباط ٢٠١٦ كرافانات تم التبرع بها إلى المدرسة استجابة لنقص الصفوف في التجمع الذي كان يجبر العديد من الطلاب على الدراسة خارج التجمع. وفي تجمع خربة جورا الخليل، المجاورة لقرية سعير في محافظة

قال تقرير جديد صادر عن منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان إنه عشية رأس السنة العبرية الجديدة هدمت السلطات الإسرائيلية ٢٢ مبنى في خمس بلدات في أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بينها ١١ مبنى سكنياً. ونتيجة لأعمال الهدم هذه فقد ٥٦ شخصاً منازلهم، بينهم ٣٠ قاصراً. كما هدمت السلطات آباراً لتجميع المياه، ومباني لتربية المواشي، ومبنى يستخدم كمدرسة.

وفي تجمع خربة الحمة الواقع شمالي الأغوار، جنوب بلدة عين البيضاء، هدمت «الإدارة المدنية» ستة مبان سكنية عاشت فيها خمس عائلات وخلفت ٢٥ شخصاً بلا مأوى، بينهم ١٠ قاصرين. كما قامت القوات بهدم

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي